الطارئ مفهومه ومظاهره في العربية

أ.م.د حامد عبد المحسن كاظم
كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة بابل

م .م فالح حسن كاطع الأسدي
كلية التربية للعلوم الانسانية- جامعة بابل

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على محمَّدٍ أشرف المرسلين وآله الطاهرين وصحبه الصادقين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

إنَّ مهمة الباحث هي تحرِّي الظواهر العامَّة والخاصَّة في اللغة ، ومن الصعوبة والعسر أن يبحث في ظاهرةٍ لم تُبحَثْ من قبلُ وإن كانت موجودةً ، فليس بالسهل الخوض في مفهوم لم يكن شائعاً ، وقد يزيد الأمرَ تعقيداً عدمُ وجود هذا المفهوم في المعجمات الخاصَّة بالمصطلحات قديمِها وحديثِها .

والطارئ ظاهرة لغوية عامَّة استوعبت مستويات العربية كلَّها ، فهي ليست باباً نحويَّاً معروفاً ولا مبحثاً صرفيَّاً مألوفاً ولا هي ظاهرة دلالية بارزة ، ولو كانت كذلك لوجدنا من سبقنا إليها ، بيد أنها تدخل في جميع ما تقدَّم ، فوجدنا مباحث هذه الظاهرة دراً تناثرت في بحر العربية الزاخر ، فالطارئ يكون في الباب النحوي فيغيِّر قواعده ، ويدخل في المسألة الصرفية فيبدل أقيستها ، ويدخل الظاهرة الدلالية فينوّع في دلالاتها .ويعدُّ هذا أول بحث يتناول الطارئ مصطلحا ، إذ كان الطارئ مغموراً لم تتناوله الكتب على اختلافها بالشرح والتفصيل ، لكن هذا الحبيس أطلق سراحه في تاريخ كتابة هذا البحث ، ومشكلة الطارئ هي معرفة ميدان بحثه ، وهي من أهمِّ خطوات البحث العلمي ، وقد منَّ الله تعالى على الباحثيَن متعةَ الوصول إلى ميدان البحث في مصطلح الطارئ ، وهو : (التضادَّ) بأنواعه ، وزادنا متعةً وإقبالاً على البحث معرفتنا بعدم وجود بحثٍ متخصِّص بهذا المصطلح . وليس غريبا أن يُبحث في مصطلحٍ لم يبحث من قبل ، فلغتنا العربية غنية بمصطلحاتها؛ لذلك حظيت هذه اللغة بعناية العلماء والدارسين والباحثيَن المتخصصين على مرّ العصور ، وهذا ما يؤكِّد قيمتها ، وقد بحثنا في مصطلح الطارئ إيماناً منا بأنَّ الرؤية للنحو والصرف يجب أن تكون أكثر شمولاً ، وأن تتجاوز الحدود الشكلية لأواخرَ الكلمات وبنيتها إلى البحث في الآثار الدلالية ؛ لأنَّ الغاية الحقيقية لدراسة اللغة هي إظهار قوانينها وكشف مفاهيمها .وجاء البحث على خمسة مباحث ، يسبقها تمهيد ، وتتلوها خاتمة أجملنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج ، وقد تناولت في التمهيد المعنى اللغوي للطارئ بشيء من الإيجاز ، أمَّا المبحث الأول فقد تضمَّن دراسة الطارئ عند القدماء والمحدثين مصطلحاً وقد عرضنا في المبحث الثاني للطارئ في فكر ابن جني وغيره من العلماء ، وعرضنا في المبحث الثالث للفروق بين الطارئ والعارض ، وذكرنا في المبحث الرابع علامات الطارئ ، أما المبحث الخامس فقد تضمن دراسة الطارئ والتضاد ، أما المصادر والمراجع فهي كثيرة ومتنوعة تشهد لها هوامش البحث .

وقد اعتمدنا في عموم الدراسة منهجاً يتمثل في وصف المسألة اللغوية ، ثم تفسيرها في ضوء ظاهرة الطارئ المبنية على قاعدة التضادِّ .

وفي الختام : فإننا نحمدُ اللهَ تعالى الحمدَ كلَّه ، ونشكرُهُ الشكرَ كلَّه على ما هدانا إليه ، وأعاننا عليه ، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب .

التمهيد

الطَّارئ لغةً واصطلاحاً

الطُّرُوء لغة : الخُرُوج على نحوٍ مُفَاجِئ ، قال الخليل (ت : 175هـ) : ((طَرَأَ فُلان عَلَيْنا يَطْرَأ طُرُوءاً ، أي : خَرَجَ عَلَيْنا مُفَاجَأَة مِنْ مَكَانٍ بَعِيْد))[1] ، وأعاد الزمخشري (ت : 538 هـ) المعنى نفسه[2] .

وذهب ابن فارس (ت : 391 هـ) إلى أنَّ الأصل فيها : درأ[3] ، وقد أُبدِلت الدالُ فيها طاءً فصارت طرأ ، وما ذهب إليه ابن فارس ليس بعيدا وممَّا يقوّي ما ذهب إليه أمران :

أحدهما: أنَّ معنى (طرأ) و(درأ) في المعاجم واحد وهو: ((الخروج مفاجأة)) ، قال الخليل : ((درأ فلان علينا دروءاً : خرج علينا مفاجأة))[4]، وهو معنى: (طرأ) وقد مرَّ ، غير أنَّه زاد معنى آخر، فقال :

---

[1] العين ، مادة (طرأ) : 2 / 1071 .

[2] ينظر: أساس البلاغة ، مادة (طرأ) : 459 .

[3] ينظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (طري) : 3 / 454 .

[4] العين : مادة (درأ) : 1 / 562 .

((التدارؤ : التدافع))[1]، وقال الزمخشري : ((دارأه : دافعه))[2]، وهذا المعنى سنحتاجه في المعنى الاصطلاحي ، وقال ابن فارس: ((طرأ فلان أو طلع))[3]، وقال في درأ : ((درا فلان إذا طلع مفاجأة))[4]، والمعنيان ذكرهما ابن منظور[5] (ت : 711هـ) .والآخر : وقوع الإبدال بين هذين الحرفين ، فالإبدال يقع بين الأصول المتقاربة مخرجاً أو صفةً ، والدال والطاء يتحدَّان صفةً ومخرجا[6]، وإبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ظاهرة تنبَّه لها اللغويون قديما[7]، ومن المرادفات للفعل طرأ : باغت ، وفاجأ ، وداهم ، وضد الطارئ : الأصل ، والدائم ، والأساسي ، والمتوقع[8]، والذي يهمُّنا من المعنى اللغوي للطارئ لفظتا (الخروج) و(التدافع) ؛ لأنَّ المعنى الاصطلاحي سيُبنى عليهما .وقد ذُكِر الطارئُ بمعناه اللغويّ في كتاب (نهج البلاغة) ، فقد ورد عن الإمام علي (عليه السلام) (ت : 40 هـ) قوله : ((حتى إن كانوا ليحبُّون أن يجيء الأعرابي والطارئ ، فيسأله ، حتى يسمعوا))[9] ، وورد في كتب البلاغة والأدب أيضاً ، فقد ذكره أبو منصور الثعالبي (ت : 429 هـ) في اليتيمة ، ولم يكن ذكراً يتيماً ، فقد نصَّ عليه في أبياتٍ مختلفة ، منها : البيت الذي أنشده أبو الحسن أحمد بن المؤمَّل[10] : طرا عليَّ رسولٌ في الكرى طاري

من الطيور وأعطاني بمنقار

وقوله[11] :طرا طارئٌ عند العشاء فجئتُـهُ

بقرصٍ عضيضٍ من شِواء ابن زُنْبور

وعقد باباً بعنوان : (في ذِكْر الطارئين على نيسابور من بلدان شتى على اختلاف مراتبهم)[12] ، ويلاحظ من النصوص التي ذكرها الثعالبي أنَّ الطارئَ يأتي على نحوٍ مفاجئ ، فيُبعدُ شيئاً كان معتاداً وأصلاً .

وورد الفعل (طرأ) في مقامات بديع الزمان الهمذاني (ت : 398 هـ) أيضاً ، ومنها :((غريب طرأ لا أعرف شخصه))[13]، وذكره أبو الفرج الأصفهاني (ت :576 هـ) ، فقال : ((وطرأ عليهما طارئ لا يعرفانه))[14] ، وقال : ((طرأ إلينا طارئ من أهل العراق))[15]. أما المعنى الاصطلاحي فانه لم يرد في تراثنا اللغوي ؛ ولمَّا كان المعنى الاصطلاحي هو بيان ماهية الشيء وما يميُّزه من غيره وتعداد خصائصه ، فقد وجدنا أنَ ماهية الطارئ وما يميزه من غيره هو قيامه على التضادِّ والتدافع بين عنصريّ التضادِّ في المقام الأول ، فيزيل الطارئ حكم المطروء عليه ، وسوف نتلمس هذا المعنى في فكر ابن جني (ت : 392 هـ) ومن جاء بعده .

المبحث الأول : الطَّارئ عند القدماء والمحدثين

يبدو أنَّ النُّحاةَ القُدامى قبلَ ابنِ جنّي لم يطلقوا مصطلحَ (الطارئ) على ما يندرجُ تحتَه من مظاهرَ ، فقد اختفى المصطلحُ ولم تختفِ مظاهرُه .

والذي يبحثُ في أهمَّ مصنَّفاتِ العربيةِ الأُوَل وشروحِها قبلَ ابنِ جنّي لا يجدُ لمصطلحِ الطارئ ذِكْراً ، فكتابُ سيبويهِ صاحبُ المنزلةِ الكبيرةِ في تاريخِ النَّحوِ خلا من ذكرِه ، وخلا منه كتابُ (المقتضَب) للمبرِّد

---

(1) المصدر نفسه : مادة (درأ) : 1 / 561 .

(2) أساس البلاغة : مادة (درأ) : 216 .

(3) معجم مقاييس اللغة : مادة (دري) : 2 / 272 .

(4) المصدر نفسه : مادة (طرأ) : 636 .

(5) ينظر : لسان العرب : مادة (درأ) : 5 / 234 . ، ومادة (طرأ) : 9 / 98 .

(6) أما من حيث الصفة فهما حرفان شديدان ، وأما من حيث المخرج فمخرجهما طرف اللسان وأصول الثنايا : ينظر :كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن بحر أبو بشر (ت :180هـ) : 4 / 234 – 433 .

(7) ينظر : الصاحبي ، أحمد بن فارس : 333 .

(8) ينظر : معجم المترادفات والأضداد ، تأليف : الدكتور سعدي الضناوي ، والأستاذ جوزيف مالك ، باب (الطاء) ، مادة (طرأ) : 399 .

(9) نهج البلاغة ، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي (ت : 404) من كلام الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، شرحه الشيخ محمد عبدَه : 2 / 191 .

(10) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، شرح وتحقيق : الدكتور مفيد محمد قميحة : 4 / 168 .

(11) المصدر نفسه : 4 / 209 .

(12) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 441 .

(13) مقامات بديع الزمان الهمداني ، احمد بن الحسين بن يحيى ، تح : الدكتور سمير شمس : 147 .

(14) الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني : 8 / 324 .

(15) المصدر نفسه : 20 / 155 .

(ت : 285هـ) أيضا، فالمبرد لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلاً [1]، وكتابُ سيبويهِ والمقتضبُ أقدمُ وأضخمُ ما وصلَ إلينا من كتبِ النَّحوِ والصَّرفِ[2]، وخلا منه كتابُ : (الأُصُول في النحو) لابنِ السَّراج (ت: 316 هـ) ، وهو ((أولُ كتابٍ جمعَ أُصُولَ العربيةِ معتمداً على كتابِ سيبويه))[3]، وفتشنا في نُصُوصِ (التصريف) لأبي عُثمان المازنيّ (ت : 247هـ) ؛ لأنَّ أبا الفتحِ بنِ جنيّ شرحَ الكتابَ وعَدَّه ((من أنفسِ كُتُبِ التَّصريفِ وأَسَدَّها وأَرْصَنَها))[4]، لكنّنا لم نجدْ فيه لفظَ الطارئ ، وما أُشْتُقَّ منه .

ولم نجدْهُ أيضاً في أقدم شرح وصل إلينا لمصنَّفات اللغة في البيئة العربيَّة اللغويَّة فـ:((أوَّل اشراقة فجرٍ لهذه الشروحات في البيئة العربية اللغوية كانت في شرح السِّيرافي لكتاب سيبويه))[5] ، وشرْحُ أبي سعيد السِّيرافي (ت : 368 هـ) ((من أجلِّ شروح الكتاب إن لم يكن أفضلها))[6] .

وكنا نحسب أنّ ابن جني اقتفى أثرَ شيخهِ أبي علي الفارسيّ (ت : 377 هـ) وأخذ عنه الطارئ ، فابن جني كان ((يظهر من التعلق به والتقبُّل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذٌ لأستاذه ، وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي وعلمه))[7]، وكان ابن جني في نقوله عن أبي علي يُشبه سيبويه في نقوله عن الخليل[8] ، لكنَّنا فتشنا في أغلب كتب أبي علي أوراقاً وأسطراً ولم نجد الطارئ في كتبه ، مثل : (الإيضاح) ، (التكملة) ، و(المسائل العضديات) و(المسائل العسكريات في النحو العربي) ، و(المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات) و(شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، المسمَّى : إيضاح الشعر) ، أمَا كتاب (الحجة للقرَّاء السَّبعة) فقد ورد فيه لفظ (الطارئ) في موضع واحد فقط ، وهو لا يعني به سوى المعنى اللغوي ؛ لأنَّه تحدَث فيه على مكة وأمنها في قوله تعالى : ﴿ ❐◆♦✍ ⑩ ⌧⌘⌧✂♦📖↖⓵ 📄☒♦♌◆↗♦✂✍✡✡ ▤ ﴾ [آل عمران : 97] ، فقال : ((والمعنى على مَنْ فيه من طارئ ، وقاطن ، وهذا آمنٌ في حكم الشرع لا يهاج فيه))[9] ، فقد ورد في معجمات اللغة أنَّ معنى القاطن : الساكنون فيه ، غير المنتقلين عنه ، أمَّا معنى الطارئ : فهو الغرباء من غير أهل البلد[10] . وخلت منه كتبٌ مهمة عنيت بالمصطلحات القديمة من مثل : كتاب (التعريفات) ، للشريف الجرجاني (ت : 826 هـ) ، وكتاب (كشَّاف اصطلاحات الفنون) للتهانويّ [11](ت : 1158 هـ) .وبناءً على ذلك فإنّ الطارئ لم يمرّ بمراحل نموٍّ مختلفة ، فقد ولد كبيراً وناضجاً عند ابن جني ، وليس ذلك غريباً عليه ، فابن جني كان ((إماماً في النحو والصرف)) [12]، و ((فقيه اللغة الفذ))[13]، وقال فيه الدكتور حسام سعيد النعيمي : ((القارئ لكتب ابن جني يرى عقلية منظمة غاية التنظيم ، فهو لا يكاد يغادر مسألة إلا بعد أن يشبعها بحثاً ويوضحها بصورة وافية ، ويجرّدها من غيرها ، فلا تلتبس بشيء))[14] ، أما أثر ابن جني في كتب المحدثين فواضحٌ ، فـ ((لابن جني جهود لا تغفل في الدرس العربي ، فهو قد امتلك عقلية فذة من طراز عقلية الخليل ، لذا تناول

---

[1] قال الدكتور حمد عوض القوزي : ((تقيَّدَ المبرد بمصطلح سيبويه حتى قارب أن يكون نسخة منه)) ، وقال أيضا : ((لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلاً)) ، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 156 .

[2] عبارة كررها الدكتور عبد الخالق عضيمة في موضعين ، وقدَّم كتاب المقتضب على كتاب سيبويه في الموضع الثاني ، ينظر : المقتضب ، أبو العباس المبرِّد ، تح : الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، المقدمة : 5- 6 .

[3] الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج ، تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، المقدمة : 6 .

[4] المنصف ، شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تح : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين : 1 / 5 .

[5] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تح : أحمد حسن مهدلي ، المقدمة : 5 .

[6] منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، الدكتور محمد عبد المطلب البكّاء : 30

[7] الخصائص ، تح : الدكتور محمد علي النجار ، المقدمة : 1 / 18 – 19 .

[8] ينظر : المصدر نفسه ، المقدمة : 1 / 21 .

[9] الحجة للقرَّاء السَّبعة ، أبو علي الفارسي : 2/ 407 .

[10] ينظر : أساس البلاغة ، مادة (طرأ) : 459 ، ومادة (قطن) : 615، و لسان العرب ، جمال الدين بن منظور (ت : 711 هـ) ، مادة (طرأ) : 9 / 98 ، ومادة (قطن) : 12 / 145 ، والقاموس المحيط ، الفيروز آبادي (ت : 817 هـ) ، مادة (طرأ) : 1200 ، وباب النون ، فصل القاف ، مادة (قطن) : 1128 .

[11] ينظر :كتاب التعريفات ، الشريف الجرجاني ، باب (الطاء) : 80 – 81 ، وكشَّاف اصطلاحات الفنون ، تأليف محمد أعلى بن علي التهانوي ، باب (الطاء) : 2 / 899 ، والجدير بالذكر أنَّ الكتاب الذي ألَّفه الدكتور عوض حمد القوزي ، الذي درس فيه نشأة المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري قد خلا من ذِكْرِ مصطلح الطارئ أيضاً ، ينظر : المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : حرف (الطاء) : 218 .

[12] الخصائص : مقدمة التحقيق : 49 .

[13] وهو لقب أطلقه الدكتور صاحب أبو جناح ، ينظر : دراسات في نظرية النحو العربي : 78 .

[14] الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 17.

المحدثون مصنفاته بالدرس والتحليل ، فجاء أكثر نتاجهم في رسائل جامعية ، منها : (ابن جني وعلم الدلالة) ، و(الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني) ، و(ابن جني النحوي) ، و(أصول النحو في الخصائص لابن جني)، و(الخصائص لابن جني دراسة وتحليل) ، و(التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب) ، و(الدراسات الصرفية عند ابن جني) ، و(ابن جني بلاغيا) .))[1] ، ولعل الدكتور حسام سعيد النعيمي لم يكن مغالياً حينما قال : ((لا نكاد نجد كتاباً حديثاً في القراءات أو اللغة أو اللهجات أو الأصوات يخلو من ذكر ابن جني وآرائه))[2] ، وذهب الدكتور محمود عكاشة إلى أنَّ بعض النظريات التي توصَّل إليها بعض العلماء صدى لجهود ابن جني ، وأنَّ النتائج التي توصَّلوا إليها ثمرةُ القضايا اللغوية التي عالجها في كتابه
الخصائص ، مثل نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني ، ونظرية تشو مسكي [3] .
وبناء على ذلك فلا غرابةَ في أنْ يكون ابن جني أولَ مَنْ ذكر الطارئ مصطلحاً ، فقد افرد للطارئ بابين في موضعين مختلفين من كتابه : (الخصائص) ، احدهما : (باب في أن الحكم للطارئ)[4] ، والآخر : (باب في نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ عليها)[5] ، وحتى يستوفيَ حقَّ الطارئ من البيان ؛ فإنَّه يستشهد بأمثلة من (كتاب سيبويه) ليؤكِّد أن الطارئ يتمتع بخصائص واضحة في متون القدماء ، ولاسيَّما نصوص سيبويه ، فيشعرك بهذه الاستشهادات أنه يستقصي الظاهرة ويتلمسها في نصوص القدماء ، ولا يغادر هذه النصوص إلا وقد انتهى إلى نتيجة صحيحة أو استدلال سديد ، ومن هذه الأمثلة ما ورد عند سيبويه من تكسير (فُعْل) على (فُعْل) ، وذلك نحو: (فُلْك) الذي يستعمل للمفرد والجمع[6] ، بمعنى السفينة أو السفن ، واستشهد سيبويه للمفرد والجمع بآيتين كريمتين[7] ، وتدافعُ معنيين على اللفظ الواحد يعدُّ طارئاً ، وتناول ابن جني قول سيبويه في باب عنونه بـ : ((باب في أن الحكم للطارئ)) ، قال فيه : ((فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول ، وذلك كـ : لام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه . . . وكذلك ما جاء عنهم من تكسير(فُعْل) على (فُعْل) ، كالفُلْك في قول سيبويه . . . إلاَ أن صورة ذلك في الواحد هي صورته في الجمع لم تنقض منه رسماً ، وإنما استحدثت لها اعتقاداً وتوهماً)) [8]، ويلاحظ أن في (فُعْل) قضيتين متدافعتين متضادَّتين هما الإفراد والجمع[9] في الشيء الواحد ، والطارئ مصطلحٌ لغويٌّ يقوم على التدافع بين ضدّين .وبذلك سلك ابن جني في دراسة الطارئ منهجا توثيقياً يعتمد المتون اللغوية القديمة ، فينظر في النصوص ويضعها موضع التحليل ، فيستنطق جزئياتها ليرصد الطارئ ويميزه ويستخلص قواعده ، وأهمُّ قواعده : قيامه على التدافع بين شيئين متضادَّين . فتأصيل ابن جني لهذه المظاهر الطارئة من كتاب سيبويه يؤكد أنَّ هذه الظاهرة حاضرة في مصنفات القدماء وإن خلت من ذكر المصطلح .
وتحدَّث ابن جني على الطارئ بوضوح ونضج كبيرين وسيتضح ذلك في البحث ، ثم شاع بعده ، فاستعمله الزمخشري[10]، وأبو البركات الأنباري[11] (ت : 577هـ) ، ثم ظهر عند أبي علي الشلوبين (ت : 645 هـ) في كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير) ، متأبطاً كتابَ (الخصائص)[12]، مقتدياً بمؤلِّفه[1]، مهتدياً

---

(1) ابن جني ، ناقداً لغوياً ، الدكتورة إسراء عربيي فدعم الدوري ، أطروحة دكتوراه : 1 .

(2) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 20 .

(3) ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : 133 .

(4) الخصائص : 3 / 64 .

(5) المصدر نفسه : 3 / 272 .

(6) هناك ألفاظٌ في العربية واحدُها وجمعُها سواءٌ في الحروف والحركات ، نحو : الفُلْك للواحد والجمع ، وناقةٌ هِجَان ونوقٌ هِجَان ، ودرعٌ دِلاص وأدرع دلاص ، ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 147 ، 3 / 12.

(7) قال سيبويه :((وذلك قولك للواحد : هو الفلك فتذكّر ، وللجميع : هي الفلك ، وقال عزَ وجلَ :﴿ ﴾ [الشعراء :119] فلمّا جمع قال :﴿ ﴾ [البقرة : 164])) ،كتاب سيبويه : 3 / 577 .

(8) الخصائص : 3 / 64 – 65 ، وينظر :كتاب سيبويه: 3 / 577 .

(9) عقد ابن سيده (ت : 458 هـ) باباً في ذلك ، سمّاه : (باب ما يكون للمذكر والمؤنث ، والجمع بلفظ واحد ، ومعناه في ذلك مختلف) ، ينظر : المخصص ، تقديم : الدكتور خليل إبراهيم جفال : 16 / 150 .

(10) ينظر : المفصَّل في صنعة الإعراب ، جار الله الزمخشري : 462 .

(11) ينظر : أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري : 306 ، 325 ، 341 .

(12) نصَّ الشلوبين على كتاب (الخصائص) في موضعين من كتابه ، هما : 1 / 225 .292.

بنصوصه،[2] ، ليجعل الطارئ نظاماً يفسِّر به بعضَ ظواهرِ اللغةِ ، فقد استعمل مادة : (ط رأ) وما اشتُقَّ منها في أربعة وثلاثين موضعا[3] ، ثم أصبح أكثر ظهوراً عند الرضي الاسترابادي (ت : 688 هـ) ، ليعطيه أبعاداً جديدة ، وفهماً أوسع ، يدل على ذلك كثرة دورانه في أبواب شرحيه على (الكافية والشافية لابن الحاجب) ، فقد استعمله اسماً وفعلاً ، وقد أكثر من استعمال المصدر : (طرءان) ، حتى علَّق الأستاذ يوسف حسن عمر على ذلك قائلاً : ((استعمل الرضي هذا اللفظ مصدراً لـ " طرأ " ، وهو مصدر نادر ، ولم أجده في القاموس ، ولا في الصحاح ، ولا في اللسان ، والرضيُّ يستعمله كثيراً في هذا الكتاب))[4] ، فقد استعمل مادة (ط ر أ)، في سبعة وستين موضعاً[5]، ثم استعمله التالون لهم ، أمثال الحسن بن أمِّ قاسم المرادي[6] (ت : 749 هـ) ، وابن هشام[7](ت: 761 هـ) ، وابن عقيل[8] (ت : 769 هـ)، ثم جاء من بعدهم السَّيوطي (ت : 911 هـ) ليفرد له باباً عنَّونه بـ : (الطارئ يزيل حكم الثابت)[9] ، وذكره المفسرون في تفاسيرهم أيضا[10] ، أما المحدثون فكانوا على قسمين في تعاملهم مع هذا المصطلح ، الأول : لم يستعمل هذا المصطلح البتة ، على الرغم من اشتغاله بدراسة المصطلحات اللغوية وتصنيف معجمات في ذلك ، غير أنَّنا لا نجد في صفحات معجماتهم ذِكراً لمصطلح الطارئ ، إذ لم نجد معجماً واحداً يذكره [11] .

والثاني : لم يفرِّق بين مصطلح الطارئ ومصطلح العارض ، فقد تساوت دلالة المصطلحين لديه ، ونظر إليهما على أنَّهما مترادفان [12] ، فقالوا : ((عرضي طارئ))[13]، و((عرضاً طارئاً))[14]، ((ولا يطرأ العارض)) [15] ، و((العروض هو الطروء))[16] ، وعقد الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فصلا سمَّاه : (عوارض بناء الجملة) ، واستعمل لفظ الطارئ وما اشتُقَّ منه في شرحه لهذه العوارض[17] ، واستهلَّ

---

[1] نصَّ على اسم ابن جني في عشرة مواضع منه ، وهي : 1/ 225 - 242 – 292 – 343 – 379 – 405 – 406 - 421 ، 2 / 520 - 696 .

[2] في مواضع كثيرة ، منها على سبيل التمثيل : 1 / 379 – 422 – 426 - 439 ، 2 / 461-520 – 788.

[3] وهذه المواضع : 224/1 (تكرر مرتين) ، 1 / 225 ، 1 / 254 (مرتين) ، 1 / 255 (مرتين) ، 1 / 263 ، 1 / 264 (مرتين) ، 1 / 265 ، 1 / 364 (ثلاث مرات) ، 1 / 399 ، 1 / 437 ، 2 / 538 (مرتين) ، 2 / 543 ، 2 / 564 (ثلاث مرات) ، 2 / 564 (مرتين) ، 2 / 581 ، 2 / 582 ، 2 / 689 ، 2 / 823 (ثلاث مرات) ، 3 / 982 ، 3 / 1040 ، 3 / 1041 (مرتين) .

[4] ينظر : شرح الرضي على الكافية ، هامش رقم (1) : 1/ 61 .

[5] استعمله في شرحه على الكافية في خمسين موضعاً ، وهي : 26/1 (تكرر ثلاث مرات) ، 61/1 (ثماني مرات) ، 62/1 (ثلاث مرات) ، 1/ 64 (أربع مرات) ، 1 / 85 ، 2 / 127 (مرتين) ، 1 / 135 ، 1 / 136 ، 1 / 137 ، 1 / 138 ، 1 / 142 ، 1 / 170 ، 1 / 171 ، 1 / 173 ، 1 / 174 (أربع مرات) ، 1 / 229 (مرتين) ، 2 / 311 ، 2 / 312 ، 3 /200 ، 3 / 290 (مرتين) ، 3 / 339 ، 3 / 342 ، 3 / 344 ، 3 / 404 ، 4 / 8 ، 4 / 28 ، 4 / 54 ، 4 / 115 ، 4 / 427 ، 4 / 458 . أما في شرحه على الشافية فقد استعمله في سبعة عشر موضعاً ، وهي : 1 / 9 ، 1 / 10 ، 1 / 14 ، 1 / 161 (تكرر سبع مرات) ، 1 / 162 ، 1 / 170 (مرتين) ، 2 / 242 ، 2 / 255 ، 2 / 258 ، 2 / 343 .

[6] ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 531 ، 569.

[7] ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :1 / 157 ، 253 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :4 / 117 .

[8] ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 263، 1 / 397، 1 / 542 .

[9] الأشباه النظائر في النحو : 1 / 259 .

[10] ينظر على سبيل التمثيل : الكشاف ، جار الله الزمخشري : 4/ 569 ، ومجمع البيان ، الطبرسي (ت : 548 هـ) : 5 / 100 - 238 - 274 ، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت : 606 هـ) : 6 / 32 ، 7 / 45 ، 10 / 39 ، 27 / 231 ، والبحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي (ت : 745 هـ) : 8/ 297 ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين الآلوسي (ت : 1270 هـ) : 1 / 79 ، 7 / 18، 10 / 32 ، 15 / 3 .

[11] ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ، و معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، الدكتور مجدي وهبه والدكتور كامل المهندس ، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، والمصطلح الصرفي ، مميزات التذكير والتأنيث ، الدكتور عصام نور الدين ، ومعجم المصطلحات الصرفية ، الدكتور علي جميل السامرائي ، ومعجم علوم اللغة العربية ، الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر .

[12] ينظر : العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه ، الدكتور عبد الفتاح الحموز ، بحث : 47 ، والعارض في اللغة ، غانم عبد الحسن ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد : 22- 48 .

[13] النحو الوافي : 1 /93 .

[14] الجملة الاسمية ، الدكتور علي أبو المكارم : 94.

[15] دراسات في النحو ، الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي : 60 ، 64.

[16] معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 150 .

[17] ينظر : بناء الجملة العربية : 246 ، 247 ، 254 .

الباحث غانم عبد الحسن رسالته الموسومة بـ (العارض في اللغة) في السطر الأول بقوله : ((تتمثل فكرة العارض في الدرس اللغوي عند علماء العربية القدامى والمحدثين بالأحوال الطارئة على اللغة))[1]، ثم عاد في الصفحة نفسها ليقول عن العارض : ((وبدأت أول ما بدأت هذه الفكرة بعد أن أدرك علماء العربية صعوبة تحديد الأصول بسبب ما يعتريها من مظاهر طارئة))[2]، وتناوب المصطلحان على صفحات رسالته بكثرة[3]، ومردُّ ذلك أنَّهم ظنُّوا أنَّ المصطلحين يدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه ، وهو : التغيير الذي يصيب أصل الألفاظ ، قال الدكتور فخر الدين قباوة : ((والتغييرات الطارئة))[4] ، وقال أيضاً : ((فمجاري الأصوات منها ضرب ثابت لازم للكلمات ... وضرب طارئ على أواخر الكلمات))[5] ، وقال الأستاذ عباس حسن : ((لا يطرأ على حروفها تغيير في الزيادة))[6]، وقال الدكتور محمد حماسة : ((وأما إذا طرأ ما يوجب غير الإعراب ... فهو من متغيرات البناء الظاهري))[7]، وقد قرن المستشرق (أ . ولفنسُون) الطارئ بالتغييرات التي تصيب الأصل في خمسة مواضع من كتابه[8] ، وذكر الدكتور تمام حسان أنَّ زمن الفعل الصرفي باق على معناه ما لم تطرأ على الجملة أدوات أُخر[9]، وذكرت الدكتورة خديجة محمد الصافي أن بعض التراكيب تشوبها تغييراتٌ تُعد طارئةً على أصل الجملة[10] .

والواقع أن وسم الطارئ بـ (التغييرات التي تطرأ على الأصل) فيه نظر ؛ لأنَّها عبارة مطلقة ، وغير الطارئ يدخل فيها ، ولذلك ظهر لفظ الطارئ عندهم مرادفاً للعارض ، وهذا يعني أنَّ العلماء الأفاضل فهِموا الطارئ على أساس معناه المعجمي فقط ، أما معناه الاصطلاحي فقد غاب عنهم .

وفَهْمُ الطارئ في ضوء معناه المعجمي فقط واضحٌ في استعمالات اللغويين المحدثين مثل قولهم : ((خلل طارئ))[11]، و((تطور طارئ))[12]، و((فساد طارئ))[13]، ((انحراف طارئ))[14]، ((تنوع طارئ))[15]، و((اتساع طارئ))[16]، و ((عُرف طارئ))[17]، و ((جديد طارئ))[18]، و((ضرب طارئ))[19]، و ((وضع طارئ))[20]، وغير ذلك كثير ، والصواب أن يقولوا : (عارض) ، إذا لم تكن وظيفته الطروء ، وسيتبين ذلك في الفرق بين الطارئ والعارض ، ويمكن أن نلتمس لهؤلاء الباحثين العذر في أنهم شُغِلوا عن المعنى الاصطلاحي ؛ لأنَّه ليس مدارُ بحثهم ، ولذلك بقي هذا المصطلح بعيداً عن أيدي الدارسين المحدثين .

---

(1) العارض في اللغة : 4.

(2) العارض في اللغة: 4 .

(3) ينظر : المصدر نفسه على سبيل التمثيل : (9 – 12- 19 – 22 - 30 – 33 - 34 – 35 – 36 - 37 -38- 48) .

(4) تحليل النَّص النَّحويّ : 101 .

(5) المصدر نفسه : 104 .

(6) النحو الوافي : 1 / 49 .

(7) بناء الجملة العربية : 246 .

(8) ينظر : تاريخ اللغات السَّامية : 181 ، 195 ، 212 ، 220 ، 221 .

(9) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 246.

(10) ينظر : نسخ الوظائف النحوية ، الدكتورة خديجة محمد الصافي : 6.

(11) بحوث في اللغة : 67.

(12) المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 156 .

(13) بحوث في اللغة :71.

(14) المصدر نفسه : 83.

(15) المصدر نفسه : 84.

(16) دراسات في النحو : 60.

(17) المصدر نفسه : 64.

(18) المصدر نفسه :104.

(19) المصدر نفسه : 104.

(20) الأسلوب والأسلوبية ، الدكتور عبد السلام المسدَّي : 83 .

والحقُّ أنَّنا لم نقرأ فيما عليه اطلعنا كتابا مطبوعا أو بحثا منشورا يحمل عنوان (الطارئ)[1] إلا البحث الموسوم بـ (الطارئ في النحو)[2] ، للدكتور حميد عبد الحمزة الفتلي ، فقد ذكر الطارئ والعارض عشرات المرات في بحثه ، والمصطلحان يتبادلان موقعيهما عنده ، وهو لا يفرق بينهما البتة .

ولم يكن بحثنا منطلقاً من هذا البحث مع التطابق في جزء من العنوان ، بدليل ما يأتي :

أولا : لم يذكر الباحث نصَّاً واحداً للنحاة - قدامى ومحدثين – يذكر فيه مصطلح الطارئ ، ولم يُشِرْ تصريحاً أو تلميحاً إلى أنَّ أحدهم ذكر هذا المصطلح ، ولم يذكر أيضاً مصدراً واحداً تضمَّن هذا المصطلح على الرغم من كثرة دورانه في مصادر مهمة ، وقد أشرنا إليها ، ولسنا ندري سبب ذلك ، والغريب أنَّ الباحث يقول : ((إنَّ مصطلح الطارئ معروف لدى النحاة شائع بينهم))[3]، والأغرب منه أنَّه ينسب إلى النحاة استعمال مصطلح

الطارئ في مواضع مختلفة ، ثم يأتي بالنصّ خالياً من مادة ط ، ر، أ [4] ، وما اشتقَّ منها .

ثانيا : خلت قائمةُ مصادره ومراجعه من (كتاب الخصائص) لابن جني مع أن ابن جني أفرد بابين عنونهما بـ (الطارئ)[5]، وقد خلت أيضا من مصادر مهمة كـ : (الأشباه والنظائر في النحو) للسَّيوطي الذي أفرد للطارئ باباً فيه[6].

ثالثا : خلط الباحث بين الطارئ والعارض حتى إنَّه جعلهما مترادفين في بحثه ، فيستعمل عبارات مثل : (عارض طارئ) ، و (ذلك الطارئ عارض) ، و(العروض هو الطروء) ، فالمصطلحان تبادلا المواقع بينهما على صفحات بحثه[7] ، واستبدال أحدهما بالآخر إخلال بدلالة المصطلحين ، ولم يكن بحثه بمنأى عن التداخل في المعنى الذي يفضي إليه كلٌّ من المصطلحين .

رابعا : لا يدرك القارئ معنى الطارئ الاصطلاحي في هذا البحث ؛ لأنَّ المصطلح حمل سماتٍ أُخَر لمصطلح آخر ، فقد عرَّفه بأنه : (تغييرات تطرأ على بعض القواعد تدعو إليها دوافع صوتية أو صرفية أو لهجية)[8]، وفيه نظر ؛ لأنّ غير الطارئ يدخل في هذا الحدِّ ، وقد خلا التعريف أيضاً من وظيفة الطارئ ، وبذلك غابت السمات التخصصية لهذا المصطلح والتبست خصائصه بخصائص غيره على الرغم من أن حقوله ثابتة .

خامسا : عدَّ كلَّ طارئ خروجا على الأصل ، فهو يبدأ مسائله ويختمها بـ : ((والأصل فيه ... ثم يطرأ عليه)) ثم يختم كل عنوان بعبارة : ((وهذا خروج على ذلك الأصل))[9]، وهو كلام لا يصح إطلاقه على هذا النحو، فالاحتكام إلى أصل الكلام يعد معيارا مهماً للكشف عن الطارئ ، لكنه ليس المعيار الوحيد ، فالطارئ يزيل الثوابت اللغوية عن محالِّها ، لكنَّ هذه الثوابت قد تكون أصولاً وقد لا تكون ، فالطارئ قد يكون بين أصلين بشرط تضادِّهما ، وقد يكون بين أصل وفرع ، أو بين فرعين بالشرط نفسه ، فيكون الطارئ غالباً ؛ لأنَّ غلبة الحكم للطارئ ، وسيتضح ذلك في الفرق بين العارض والطارئ .**سادساً** : ذكر في مقدمة بحثه المتكون من ثماني عشرة صحيفة أنَّه تناول فيه ما يطرأ من تغييرات ممَا يقع في الأسماء والأفعال والحروف [10]، وقد تحدَّث على(الطارئ في الحروف) في صحيفة واحدة ، وفي موضوع واحد ، وهو : (تحرك الساكن لالتقاء الساكنين)[11] ، والظاهر أنَّ تحرُّك الساكن لالتقاء الساكنين المتشابهين عارضٌ ، وليس طارئاً ؛ لأنَّهما ليسا بضدِّين ، وسيتضح ذلك أيضاً في الفرق بين العارض والطارئ .

وختم الدكتور الفتلي بحثه قائلا" :((كانت تلك ابرز الصور التي توصل اليها الباحث في مسألة الطارىء في النحو العربي))[1].

---

[1] نقول : كتابا مطبوعا ، وبحثا منشورا ؛ لأنَّ معظم كتب التراث العربي ، لاسيّما المؤلفات النحوية والصرفية منها ما زال مخطوطا تحتفظ به خزائن المكتبات العامة والخاصة في مشارق الأرض ومغاربها .

[2] الطارئ في النحو ، الدكتور حميد عبد الحمزة الفتلي ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ، 82 ، 2008م .

[3] الطارئ في النحو : 25.

[4] ينظر : المصدر نفسه : 16- 18 -19- 21- 23- 27- 28 .

[5] ينظر : الخصائص : 3 / 64 – 272 .

[6] ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1/ 286.

[7] ينظر : الطارئ في النحو : 13- 14- 16- 18 -19- 22- 25- 28 .

[8] ينظر : المصدر نفسه : 12.

[9] ينظر : المصدر نفسه : 14- 15- 19- 20- 22- 23 25- 27 .

[10] ينظر : الطارئ في النحو : 12.

[11] ينظر : المصدر نفسه: 28 – 29.

وهذا يعني ان الباحث فهم الطارىء على اساس معناه المعجمي فقط ، اما معناه الاصطلاحي فقد اب عنه وكذلك غاب عن غيره من العلماء المحدثين.

المبحث الثاني : الطَّارئ في فكر ابن جنّي ومن جاء بعده

تُعدُّ المصطلحاتُ إحدى الوسائل التي يتم بها إيصال المعرفة ، وتكون رمزاً دالاً يستعان به لإيصال مفاهيم معينة ، فعلم المصطلح : يبحث في العلاقة بين المفاهيم والألفاظ اللغوية ، والهدف منه استحضار المعنى بأيسر وسيلة[1] ، إذ لا بدَّ للغة من مصطلحات تكون دالةً على موضوعات ومعان يفهمها الدارسون .

وكثيراً ما تُنْثَرُ المصطلحاتُ في الكلام مجردةً من التعريف والبيان ، وهي ألفاظٌ رائجة ترد في النصِّ خلواً من التعريف ، لكنها ذاتَ استعمالٍ محدَّدٍ أكثَر ضبطاً وتخصُّصاً ، وترد بصور متنوعة ومتعددة ، وهي حاضرة في ذهن الدارس والمتلقي لا تحتاج إلى بيان ، فهي تستعمل لمقاصد اصطلاحية واضحة ، قد تكون بعيدة أو قريبة في دلالاتها الوضعية لكنها تشكل واقعاً حقيقيا يعبر عن سلوك اللغة[2]، ولأنَّ معرفة أيِّ علمٍ ((مرهونة بمعرفة مصطلحاته))[3]، فقد اشترط المختصُّون في كل مصطلح مجاوزة المعنى اللغوي للخروج منه إلى معنى خاص ليكون اصطلاحاً ، وإلا بقي معنىً لغويا عامّا ، والمسوّغ في هذا النقل وجود المناسبة ، وهذا يعني أنَّ هذه الألفاظ تحمل دلالتين : دلالة معجمية ، ودلالة اصطلاحية[4] ، ومن هذه المصطلحات مصطلح (الطارئ) .

وأغلب الظن أنَّ ابن جني أوَّلُ لغويٍّ ذكر مصطلح الطارئ في كتابه (الخصائص) ، ولم يكتفِ بذكره بل سعى إلى بيانه ، وتوضيح مضمونه بالوصف والتمثيل ، فاستقرَّ الطارئ عند ابن جني وبانت خصائصه ، فنما استعماله وتداوله الدارسون بعد ذلك ، وهذا لا يعدُّ عيباً أو تقصيراً ممَّن سبقه ؛ لأنَّ المصطلحات لم تولد دفعة واحدة ولا في زمن واحد[5] ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ اللغة تمثل كبرى الحقائق ، وهي أهم نشاط اجتماعي ، والتفتيش في دقائقها يحتاج إلى باحثين ومفكرين على مرِّ الأجيال والعصور ، وقد سعى ابن جني أن يقدِّم تعريفاً لمصطلح الطارئ ، فرسم لنفسه منهجاً في تقديمه ، يقوم على المعنى اللغوي ؛ لأنه أراد من اللفظ أن يؤدِّي معنىً اصطلاحيا ثابتا ، ثم حاول تفسير مضمون الطارئ من خلال أمثلة متنوعة ساقها صورةً تمثل جوهر المصطلح ، وبأمثلته المتنوعة أخرج المصطلح من دائرة الفكر المجرد إلى الفكر التطبيقيِّ المتداول ، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك حينما سعى إلى تنظيم العلاقة بين أمثلته وقاعدة مصطلحه ليظهر أثره واضحا ، وكعادته فهو يبدي تعليقا لطيفا عقيب الأمثلة ظنًّا منه أنَّه يقارب حدَّ المصطلح ، وقد قاربه .وسنتأمل في مقطعين من كلامه أخذناهما من : (باب في أن الحكم للطارئ) ، يقول في المقطع الأول متحدِّثاً على هذه الظاهرة في اللغة : ((فإذا ترادف الضدَّان في شيء منها ، كان الحكم للطارئ منهما فأزال الأول ، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ، كـ رجلٍ والرجل ، وغلامٍ والغلام وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادَّا ، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[6]، وقال في المقطع الثاني : ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة : نحو غلام زيد وصاحب عمرو ، لأنهما ضدَّان... فان التنوين علم للتنكير والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضا قضيتان متدافعتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[7]، ونستنتج من عنوان الباب والمقطعين ما يأتي :

المبحث الثاني : الطَّارئ في فكر ابن جنّي ومن جاء بعده

تُعدُّ المصطلحاتُ إحدى الوسائل التي يتم بها إيصال المعرفة ، وتكون رمزاً دالاً يستعان به لإيصال مفاهيم معينة ، فعلم المصطلح : يبحث في العلاقة بين المفاهيم والألفاظ اللغوية ، والهدف منه استحضار المعنى بأيسر وسيلة[8] ، إذ لا بدَّ للغة من مصطلحات تكون دالةً على موضوعات ومعان يفهمها الدارسون .

وكثيراً ما تُنْثَرُ المصطلحاتُ في الكلام مجردةً من التعريف والبيان ، وهي ألفاظٌ رائجة ترد في النصِّ خلواً من التعريف ، لكنها ذاتَ استعمالٍ محدَّدٍ أكثَر ضبطاً وتخصُّصاً ، وترد بصور متنوعة ومتعددة ، وهي

---

[1] ينظر: معجم المصطلحات الصرفية : 4.

[2] ينظر : تحليل النص النحوي : 107.

[3] المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : المقدمة .

[4] ينظر : معجم المصطلحات الصرفية : 4.

[5] ينظر : المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : المقدمة .

[6] الخصائص : 3 / 64 .

[7] المصدر نفسه : 3 / 67.

[8] ينظر: معجم المصطلحات الصرفية : 4.

حاضرة في ذهن الدارس والمتلقي لا تحتاج إلى بيان ، فهي تستعمل لمقاصد اصطلاحية واضحة ، قد تكون بعيدة أو قريبة في دلالاتها الوضعية لكنها تشكل واقعاً حقيقيا يعبر عن سلوك اللغة[1]، ولأنَّ معرفة أيِّ علمٍ((مرهونة بمعرفة مصطلحاته))[2]، فقد اشترط المختصُّون في كل مصطلح مجاوزة المعنى اللغوي للخروج منه إلى معنى خاص ليكون اصطلاحاً ، وإلا بقي معنىً لغويا عامّا ، والمسوّغ في هذا النقل وجود المناسبة ، وهذا يعني أنَّ هذه الألفاظ تحمل دلالتين : دلالة معجمية ، ودلالة اصطلاحية[3] ، ومن هذه المصطلحات مصطلح (الطارئ) .وأغلب الظن أنَّ ابن جني أوَّلُ لغويٍّ ذكر مصطلح الطارئ في كتابه (الخصائص) ، ولم يكتفِ بذكره بل سعى إلى بيانه ، وتوضيح مضمونه بالوصف والتمثيل ، فاستقرَّ الطارئ عند ابن جني وبانت خصائصه ، فنما استعماله وتداوله الدارسون بعد ذلك ، وهذا لا يعدُّ عيباً أو تقصيراً ممَّن سبقه ؛ لأنَّ المصطلحات لم تولد دفعة واحدة ولا في زمن واحد[4] ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ اللغة تمثل كبرى الحقائق ، وهي أهم نشاط اجتماعي ، والتفتيش في دقائقها يحتاج إلى باحثين ومفكرين على مرِّ الأجيال والعصور ، وقد سعى ابن جني أن يقدِّم تعريفاً لمصطلح الطارئ ، فرسم لنفسه منهجاً في تقديمه ، يقوم على المعنى اللغوي ؛ لأنه أراد من اللفظ أن يؤدِّي معنىً اصطلاحيا ثابتا ، ثم حاول تفسير مضمون الطارئ من خلال أمثلة متنوعة ساقها صورةً تمثل جوهر المصطلح ، وبأمثلته المتنوعة أخرج المصطلح من دائرة الفكر المجرد إلى الفكر التطبيقيِّ المتداول ، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك حينما سعى إلى تنظيم العلاقة بين أمثلته وقاعدة مصطلحه ليظهر أثره واضحا ، وكعادته فهو يبدي تعليقا لطيفا عقيب الأمثلة ظنًّا منه أنَّه يقارب حدَّ المصطلح ، وقد قاربه .وسنتأمل في مقطعين من كلامه أخذناهما من : (باب في أن الحكم للطارئ) ، يقول في المقطع الأول متحدِّثاً على هذه الظاهرة في اللغة : ((فإذا ترادف الضدَّان في شيء منها ، كان الحكم للطارئ منهما فأزال الأول ، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ، كـ رجلٍ والرجل ، وغلامٍ والغلام وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادَّا ، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[5]، وقال في المقطع الثاني : ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة : نحو غلام زيد وصاحب عمرو ، لأنهما ضدَّان... فان التنوين علم للتنكير والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضا قضيتان متدافعتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[6]، ونستنتج من عنوان الباب والمقطعين ما يأتي :

أولا : وضَّح ابنُ جني أنَّ الطارئ مفهوم ثابت في اللغة ، وظاهرة من ظواهرها ، فهي ليست ظاهرةً نادرةً أو شاذةً في نصوص اللغة ، وأنَّ معالم البحث فيها واضحة مستقرة وليست غامضة ، مؤكِّداً ذلك حينما جعل الطارئ عنوانا في باب آخر ، وهو: ((في نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ عليها))[7] .

ثانيا : حاول ابن جني أن يحدِّد شكل الطارئ ومضمونه وخصائصه ، فالطارئ مصطلحٌ يتمتع بالثبوت على قاعدة : (تدافع ضدَّين) ، وقد أوضح ذلك في المسألتين المتدافعتين اللتين عرض فيهما شأن التنوين الذي هو علم التنكير ، والإضافة وهي إحدى علامات التعريف ، ومثال آخر ساقه ابن جني في باب آخر تضمَّن معنى الطارئ فقال : ((من ذلك لفظ الاستفهام ، إذا ضامَّه معنى التعجب استحال خبرا))[8]، ويلاحظ أنَّه يذكر المسألتين المتدافعتين المتضادتين ، وهما : الاستفهام والخبر ، وهي قاعدة يقوم عليها الطارئ ، وقد أكدها الشلوبين والرضيُّ ، فقد تحدَّثا على الطارئ وهما يسوقان أمثلة وشواهد تقوم على التضادِّ ، وقيام الطارئ على قاعدة (تدافع الضدِّين) سنشبعها بحثاً لاحقاً ، واستعمال ابن جني عبارة : ((ترادفُ الضَّدِّين)) أعطى الظاهرة بعداً دلالياً ومعنوياً[9]، فهو يوضِّح أن الطارئ يقوم على قضيتين تكون العلاقة بينهما علاقة تضادٍّ[10].

---

(1) ينظر : تحليل النص النحوي : 107.

(2) المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : المقدمة .

(3) ينظر : معجم المصطلحات الصرفية : 4.

(4) ينظر : المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : المقدمة .

(5) الخصائص : 3 / 64 .

(6) المصدر نفسه : 3 / 67.

(7) المصدر نفسه : 3 / 272 .

(8) المصر نفسه : 3 / 272 .

(9) نسبة إلى علم الدلالة وعلم المعنى .

(10) ذكر علماء الدلالة المحدثون تسعة أنواع مختلفة من التضاد ، وهي ((الحادّ والعكسي والمتدرج والعمودي والامتدادي والجزئي والدائري والرتبي والانتسابي ، ينظر : علم الدلالة علم المعنى ، الدكتور محمد علي الخولي : 115 – 125 ، و علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر : 101، 105 .

ثالثا : جعل ابن جني من الطارئ مقياسا للمعنى ، أي أنَّه جعل المعنى قابلا للقياس ، ومن طرائق قياسه :(القياس بالطارئ) ، ومنه : تفسيره قراءة (أَنذَرتَهَم) بهمزة واحدة من غير مدٍّ في قوله تعالى : ﴿ ﴾ ، [البقرة : 6] ، فقد ذكر تعليلا ، فقال : ((تقديره :" أأنذرتهم "، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً))[1]، ثم ضعَّفه ، وذكر تعليلا آخر يقوم على أساس الطارئ ، فقال : ((فلعله حذف همزة " أنذرتهم " لمجيء همزة الاستفهام ، فكان الحكم للطارئ))[2] ، أي : الحكم بأن تكون الغلبةُ للثاني ، فأزاح الأول ، وذلك يتضح في قاعدة : (تدافع الضدَّين) ، وهي قاعدة أكَّدها ابن جني بلفظٍ آخر[3]، وذكر علَّة حذف التنوين من الاسم المنون إذا دخلت عليه (ال) التعريف ، فقال : ((كان الحكم لطارئهما وهو اللام)) [4]، واللام هو الضدُّ الثاني ، وأكَّد المعنى نفسه بعبارة أخرى فقال : ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة))[5] ، والإضافة هي الضدُّ الثاني ، وقد نصَّ على ذلك فقال : ((إن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[6] ، فالتدافع بين الضدِّين سبب في وجود الطارئ ، وهذا يعني أنَّ الضدَّ الأول إذا كان واضحاً فالثاني لا يحتاج إلى كثير عناء لتمييزه ، وإذا كان الأولُ غيرَ ظاهرٍ فهو واضحٌ بوضوح الثاني ؛ لأنَّ قياس معنى الشيء يكون بضدِّه ، قال أبو علي الفارسي : ((والشيء يعتبر بمثله وضدِّه))[7]، وقال الدكتور إبراهيم أنيس : ((والضِّدِّية نوع من العلاقة بين المعاني ، بل ربَّما كانت أقرب إلى الذهن من أيِّ علاقة أخرى ، فمجرَّد ذكر معنى من المعاني ، يدعو ضدَّ هذا المعنى إلى الذهن . . . فعلاقة الضِّدِّية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني . . . لأنَّ استحضار أحدهما في الذهن يستتبع عادة استحضار الآخر))[8] ، وأعاده الدكتور رمضان عبد التواب بنصِّه موضِّحاً أنَّ معرفةَ الضدِّ المُلغى عن طريق وضوح الضدِّ المقابل له[9] ، وبذلك يكون الطارئ في فكر ابن جني يمثل أحد الاتجاهات المهمة في الكشف عن العلاقات داخل النصّ ، وتعريفُ الشيء بضدِّه : منهجٌ استعمله أهل المعجمات كثيراً في تفسير مفردات اللغة ، وقد أطلق علماء الدلالة على هذا النوع من التعريف ، اسم : (التعريف التضادِّي)[10] .

رابعا : (غلبة حكم الطارئ) قاعدة سعى ابن جني إلى تقعيدها في دراسته لظاهرة الطارئ وهو بذلك يؤكد أن الحكم الأول أصبح بحكم المنسوخ ، والثاني ناسخ له ، وتبين ذلك في نصوص كتاب الخصائص وسواه ، مثل : ((فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[11] ، وقوله : ((الحكم منهما للطارئ))[12] ، وقوله : ((إن الحكم للطارئ من العلمين))[13]، وقوله : ((فيكون الحكم للطارئ منهما))[14] ، وقوله : ((فكان الحكم الطارئ))[15] ، ويبدو أنَّ هذه القاعدة سالمة من النقض والخرم ، بحيث لو تخلف عنها حكم لم يصح أن يطلق عليه (الطارئ) ، فقد ذكر الشلوبين أنه ليس كلّ اعتلال طارئ[16]، وذكر الرضيُّ ذلك أيضاً[17]، وسيأتي بيان ذلك في الفرق بين الطارئ والعارض وهذه القاعدة شاعت عند النحاة وغيرهم بعد ابن جني

---

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 1/ 50 .

(2) المصدر نفسه : 1 / 51.

(3) قال ابن جني : ((فكان الحكم للطارئ على ما يُشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه)) ، المصدر نفسه : 1/ 51 .

(4) الخصائص : 3 / 64.

(5) المصدر نفسه : 3 / 67 .

(6) المصدر نفسه : 3/ 67 .

(7) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 600 .

(8) في اللهجات العربية : 179 .

(9) ينظر : فصول في فقه العربية : 336 .

(10) ينظر : علم الدلالة علم المعنى : 74 .

(11) الخصائص : 3 / 64 .

(12) المصدر نفسه : 3 / 64 .

(13) المصدر نفسه : 3 / 67 .

(14) المصدر نفسه : 3 / 138.

(15) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها : 1/ 51.

(16) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير :2 / 564.

(17) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 2/ 242.

مثل : ((الحكم للطارئ أبداً))[1] ، و((الطارئ يزيل حكم المطروء عليه))[2] ، و((الطارئ يسقط حكم المطروء عليه))[3]و ((الطارئ يزيل حكم الثابت))[4]، و((الطارئ يغير حكم الأصل))[5]، و((شرط طريان الطارئ زوال النافي))[6] ، ولصحّة هذه القواعد فقد ذكرها أبو البقاء الكفويُّ (ت : 1094هـ) بنصّها[7]، ولأنَّ حكم الطارئ عند ابن جني ناسخٌ لحكم المطروء عليه لم يتقبل من الفراء تعليله بقاء الألف في (هذان) على حالها من دون تغييرها إلى الياء في قوله تعالى :﴿ ﴾ ، [طه : 63] ، فقد نقل ابن جني عن الفرَّاء (ت : 207 هـ) قوله في (هذان) أنَّه أراد ياء النصب ثمَّ حذفها لسكونها وسكون الألف قبلها[8] ، لكنَّ ابن جني ردَّ قول الفرَّاء ، معللا ذلك بأنَّه إذا كانت ياء التثنية هي الطارئة ، فكيف تُحذَف ؟ والطارئ يُزيل حكم المطروء عليه ، قال ابن جني : ((هذا يدفع قول الفرَّاء ... وذلك أن ياء التثنية هي الطارئة على ألف (ذا) فكان يجب أن تحذف الألف لمكانها))[9].

خامسا : ضرب ابن جني أمثلة متنوعة وساق شواهدَ كثيرةً . وتنوُّعُ أمثلته وشواهده يؤكِّد أنَّه اعتمد في دراسة الطارئ منهجاً استدلالياً ، فهو يحاول أن يدرس وظيفة الطارئ في التركيب ، ففي باب : (نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ) ، قال : ((من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا ، وذلك قولك : مررت برجل أيِّ رجلٍ ، فأنت الآن مخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما))[10] ، ويلاحظ أن الضدَّين في المثال هما الاستفهام والتعجب ، وقد صار الاستفهامُ خبراً بوجود الطارئ ، وقال أيضا : ((ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابا وذلك كقول الله سبحانه : ﴿ ﴾ [سورة المائدة : 116] ، أي : ما قلتَ لهم ، وقوله : ﴿ ﴾[سورة يونس : 59] ، أي : لم يأذن لكم))[11]، والضدَّان هما : النفي والإثبات ، وقد صار النفيُ إثباتاً ، والإثباتُ نفياً بوجود الطارئ ، وهو : همزة التقرير، لذلك جوَّز بعضهم أن يقال في جواب ألستُ معكم : نعم ؛ لأنَّ الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب[12] ، ويُلاحظ من خلال الشاهد القرآني أنَّ ابن جني يُظهر أنَّ الطارئ ظاهرةٌ موجودة في الشاهد القرآني ، وهو نصٌّ لم يتدخل في صياغته وتركيبه وكأنه يسوق دليلاً علمياً لتبيان الظاهرة .وبهذه النصوص أخرج ابن جني مصطلح الطارئ من دائرة الفكر المجرد إلى دائرة الواقع التطبيقي ، فهو لا يسوق نصوصا لا تشير إلى مدلول ، فللطارئ مصاديق شتَّى في القرآن واللغة توضحت في أمثلته المتنوعة ، وبذلك نظَّم ابن جني العلاقة بين النص والقاعدة ليظهر أثر الطارئ واضحا، لكنه لم يضع له حدّاً ، لا هو ولا غيره ، أمَّا أبو علي الشلوبين والرضيُّ فقد ذكرا الطارئ في مواضع اقتفيا فيها أثر ابن جني فأفصحت هذه المواضع عن حقيقة الطارئ ومضمونه .وبناء على المعنى اللغوي أولاً ، وما أورده ابن جني من نصوص ثانيا ، وهذه الاستنتاجات الخمسة ثالثاً ، يكون تعريف الطارئ اصطلاحاً : هو ظاهرة لغوية تقوم على تدافع حكمين متضادِّين تكون الغلبة للاحق منهما .وهذا يعني أن التعريف يقتضي ثلاثة أمور : الأول : العلاقة بين الحكمين تقوم على قاعدة تدافع الضدِّين ، والثاني : حلول حكم لاحق ، والثالث : إلغاء حكم سابق ، ولا يصحُّ أن نعدَّ أحد عنصري التضادِّ ذا معنى إيجابي ، والآخر ذا معنى سلبي .

وبعد هذا العرض والتحليل والاستدلال وإبراز الصور المتعددة للطارئ في المثال والشاهد عند ابن جني وغيره ، نستطيع أن نقرر أن الطارئ مصطلح يمتاز بالثبات والوضوح ، للأسباب الآتية :

أولا : إنَّ الطارئ يدل على معنى خاص ودلالة مخصَّصة في سياقات محدَّدة داخل النظام اللغوي .

---

[1] شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2 / 581 – 689.

[2] شرح الرضي على الكافية : 3 / 142 .

[3] المصدر نفسه : 4 / 8 .

[4] المغني في النحو ، ابن فلاح النحوي (ت :680هـ) : 1 / 250 ، والأشباه والنظائر في النحو : 1 / 49 ،244.

[5] الطارئ في النحو : 13.

[6] مفاتيح الغيب : 3 / 44 .

[7] ينظر : الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الكفوي : 1 / 1605- 1633 – 1659 .

[8] ينظر : معاني القرآن ، أبو زكريا الفرَّاء : 2 / 183 – 184 .

[9] الخصائص : 3 / 67.

[10] المصدر نفسه :3 / 272 .

[6] الخصائص: 3 / 272 .

[12] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4 / 427 .

ثانيا : إنَّ الطارئ واضح وليس غامضاً فلا يلتبس بغيره ، فهو يقوم على قاعدة تدافع الضدّين .
ثالثا : تواطَأَ على تسميتهِ جماعةٌ من المتخصِّصين في علوم اللغة بعد أن أخذوه من ابن جني كالشلوبين والرضيّ وابن فلاح النحوي وابن هشامٍ والسَّيوطيّ والكفويّ ، فقد تعارفوا عليه واتفقوا على مفهومه ، وهو دليل على اصطلاحه ، قال الجرجاني : ((الاصطلاح : عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول))[1].
رابعا : حظي باهتمام كبير عند المتخصصين بعلوم اللغة ، فقد أفردوا له في تصانيفهم أبوابا رئيسة وجزئية ، وقد مرَّ ذكرُهم .
خامساً : خروج لفظ الطارئ من معناه اللغوي إلى معنى آخر جديد لمناسبة بينهما دليلٌ على اصطلاحه ، قال الجرجاني ((وقيل : الإصطلاح : إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما))[2]، وذكر الدكتور تمام حسان أنَّ المصطلح : هو كل لفظٍ خُصِّصت دلالته الاصطلاحية بعد أن كان مستعملا في فسحة الاستعمال اللغوي العام[3].
سادساً : لا يمكن الاستعاضة عن الطارئ بمرادف من دون الإخلال بنظامه .
سابعا : يشكل الطارئ وحدة دلالية ثابتة تتنوع مظاهرها بتنوع سياقات التراكيب ، فثبات دلالته واضحٌ في : (ترادفُ الضدَّين وتدافعُهما) ، فحيثما توجد هذه القاعدة يوجد الطارئ ، وهذا يعني : أن الطارئ يشكل وحدة دلالية متكاملة غير متجزئة .
ثامنا : إذا كان أكثر المصطلحات شهرةً : هو أقصرها عبارةً وأشملها معنى وألصقها بالظاهرة اللغوية[4]، فإنَّ هذه الصفات تنطبق على الطارئ انطباقًا كاملا ،فهو يقوم على خصائص تجعل من حدوده مانعة جامعة ، فقيام الطارئ على قاعدة : (تدافع الضدّين) أبعده كثيرا عن حدود المصطلحات الأخر مثل : النسخ[5]، والعدول[6] ، والنقض[7]، والعارض[8] ، والانزياح[9] ، والحقُّ أنَّ حدَّ الطارئ وحدود هذه المصطلحات قد تكون متقاربة ، لكنها ليست متشابهة ، فالطارئ يقوم على قاعدة :(تدافعُ الضدّين) ، وهو قيدٌ أخرجَ جميعَ الحدودِ الأُخَر ، وبهذا القيد لم يعدِ التعريفُ شاملاً للعارضِ ولا غيره .

المبحث الثالث : الفرق بين الطارئ والعارض

توهَّم الباحثون المحدثون حينما أظهروا مصطلح الطارئ ومصطلح العارض مترادفين ، وهما ليسا كذلك ، وإن كانت بينهما رابطةُ رحمٍ قويَّة ؛ إذ إنَّ غموض العلاقة بين مصطلحي الطارئ والعارض وعدم وضوحها مردَّه إلى عدم وجود تعريف دقيق لهذين المصطلحين في تراثنا النحوي ، وكل ما قيل في العارض نصوص لا ترقى أن تكون حدودًا مانعةً له[10]، أمَّا الطارئ فقد أفرد ابن جني له بابين ، لكنَّه لم يعرّفه ولم يضع له حدًّاً ، وقد توضَّح ذلك في البحث ، والحقُّ أنَّ هناك فروقا أساسية بين المصطلحين ويدل على ذلك أمور:
أولا : إن المشتغلين بعلوم اللغة فرقوا بينهما في أبواب كتبهم وعنواناتها وموضوعاتها فقد افرد ابن جني بابين للطارئ [11] ، وباباً آخر للعارض[1] ، أما الرضيُّ فقد استعمل المصطلحين عشرات المرات في شرحه

---

[1] التعريفات : 22.
[2] التعريفات : 22.
[3] ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : 155.
[4] ينظر : تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : 308
[5] النسخ هو : التبديل والرفع والإزالة ، وهو رفع حكم تشريعي أو لغوي عن كلمة مؤدية لوظيفة لغوية أخرى ، وإبدال حكم لغوي بآخر اتكاءً على أصل موجود , ينظر : التعريفات : 131 ، ونسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية : 15.
[6] العدول هو : الخروج من طريق والدخول في طريق آخر ، أو هو : الانتقال من المعنى الأصلي إلى معنى آخر لغاية أسلوبية ، أو هو : النقل من حالة لفظية إلى حالة لفظية أخرى ، ينظر : العدول الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية ، الدكتور هلال علي محمود ، أطروحة دكتوراه : 8 ، و نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية : 19 ، والأسلوبية والأسلوب ، الدكتور عبد السلام المسدي : 162.
[7] النقض هو : إبطال أحد القولين بالآخر ، ينظر : الخصائص : 1/ 239 ، والتعريفات : 134.
[8] وسيتضح الفرق بين الطارئ والعارض لاحقا .
[9] الانزياح : وقد عرَّفه الدكتور عبد السلام المسدي بأنَّه الخروج عن الأصل والمألوف والسنن اللغوية ، ينظر : الأسلوبية والأسلوب : 79 – 83 ، وذكر الدكتور عباس رشيد الدَّدة أنَّ الانزياح يكشف عن واقعٍ لغويٍّ طارئ ، ينظر : الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب : 49.
[10] ينظر : المقتضب : 3 / 142 ، والأصول في النحو : 1 / 50 ، وشرح كتاب سيبويه : 141/1 ، ومعاني الحروف ، أبو الحسن الرماني (ت : 384هـ) : 16 ، والمقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت : 471هـ) : 1 / 673 ، والمفصَّل في صنعة الإعراب : 280 .
[11] ينظر : الخصائص 3 / 64 – 272 .

على (كافية ابن الحاجب) ، فقد أحصيت مادة : (ع ، ر ، ض) وما اشتُقَّ منها ، فوجدتها خمساً وخمسين مرة[2] ، أمَّا مادة : (ط ، ر، أ) ، فقد استعملها اسماً وفعلاً في خمسين موضعا كما تبين ، وقد لاحظت أن الرضيَّ استعمل المصطلحين وهو يفرّق بينهما ، والظاهر أنَّ الرضيَّ لم يستعملهما استعمالا غيرَ مقصودٍ ، بل كانت هناك قصدَّية واضحة ، فهو لم يستعمل مصطلح العارض في موضع يصلح فيه استعمال الطارئ ؛ لأنَّ الطارئ عند الرضيّ يسقط المطروء عليه بخلاف العارض ، ثم جاء السَّيوطي ليجعل من المصطلحين قاعدتين منفصلتين وفي بابين من كتابه : (الأشباه والنظائر في النحو) : أحدهما : ((الطارئ يزيل حكم الثابت))[3] ، والآخر: ((العارض لا يعتد به))[4] .

ثانيا : كثرة دوران مصطلح الطارئ في موضوعات محصورة وثابتة ، نحويَّة وصرفيَّة بين أئمة النحاة ، قائمة على التضادّ ، ففي الموضوعات النحوية : (التعريف والتنكير) ، فقد ذكره ابن جني[5] ، وأبو البركات الأنباري[6] ، والرضي[7] ، وابن هشام[8]، وأبو حيان الأندلسي[9] ، و(الإعراب والبناء) ، فقد ذكره أبو البركات الأنباري[10] ، وابن عقيل[11] ، و(الممنوع من الصرف) ، فقد ذكره ابن عقيل[12]، و السَّيوطي[13]، و (البساطة والتركيب) ، وقد ذكره الشلوبين[14]، وابن هشام[15] ، والحسن بن امّ قاسم المرادي[16] (ت : 749 هـ) ، وفي الموضوعات الصَّرفية أيضاً ، مثل : (التذكير والتأنيث) ، فقد ذكره ابن جني[17] ، والشلوبين[18] ، والرضي[19] ، و(التصغير) و (النسب) ، فقد ذكرهما الرضي[20] ، و الصَّيغ الصرفية الطارئة ، فقد ذكرها الرضي[21] أيضا ، وفي موضوعات دلالية أُخَر ، مثل : المعاني في (المشترك اللفظي) ، و(الأضداد) ، و(الترادف) ، وقد ذكرها الشلوبين والرضي [22] .

ثالثا : توضَّح في البحث أن الطارئ تكون غلبة الحكم فيه للثاني ، فالحكم الأول منسوخ ومدفوع لقوة سلطان الناسخ والدافع ، وهو الحكم الثاني ، قال ابن جني : ((الحكم للطارئ منهما فأزال الأول))[23] ، وقال

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 294 .

(2) ينظر : 1 / 39 (تكرر مرتين) – 40 – 45 – 65 (مرتين) – 109 (ثلاث مرات) – 115 – 127 (أربع مرات) – 129 – 132 - 133 – 147 - 148 (ثلاث مرات) – 165 –166 – 179 (مرتين) – 362 – 368 –397 – 405 – 416 - ، 2 / 54 (مرتين) – 110 – 127 – 185 – 449 - ، 3 / 85 - 135 – 153 – 290 – 294 - 326 – 393 – 394 (أربع مرات)– 395 – 402- 4 / 156 – 214 – 301 – 432 –480 – 500 .

(3) : 1 / 258 .

(4) : 1 / 286 .

(5) ينظر : الخصائص : 3 / 64 - 67 .

(6) ينظر : أسرار العربية : 341 .

(7) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 2 / 250 .

(8) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 157 .

(9) ينظر : ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي : 2 / 907 .

(10) ينظر : أسرار العربية : 325 .

(11) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 397 .

(12) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 397 .

(13) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 286 .

(14) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير 1 / 254 – 255 .

(15) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 253 .

(16) ينظر : الجني الداني في حروف المعاني : 569 .

(17) ينظر : الخصائص : 1 / 180 .

(18) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2 / 581 .

(19) ينظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 135 – 136 – 138 ، 3 / 342 .

(20) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 161 ، 2 / 258 .

(21) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 8 – 14 – 19 .

(22) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 399 ، وشرح الرضي على الكافية : 1 / 61 ، 62 .

(23) الخصائص : 3 / 64 .

الرضي : ((الطارئ يزيل حكم المطروء عليه))[1]، وقال السيوطي : ((الطارئ يزيل حكم الثابت))[2]، وكرر أبو البقاء الكفوي العبارتين بنصِّيهما[3] ، وهذا يبيّن أنَّ سيادة الحكم للطارئ ، وهذا الحكم باقٍ بقاء علة الطَّروء ، قال السيوطي : ((لايرتفع عنها إلا بعد إزالة علة الطروء))[4] ، أما العارض فليس كذلك ، فأغلب مظاهره لا يعتد بها ، أي : أن الحكم قد يكون للعارض وقد لا يكون ، فالعارض قد لا يكون لازما ، وقد لا يعتد به ، وذهب الرمّاني إلى أن العارض لايعتد به[5] ، وقال ابن جني : ((لأنَّ الحركة عارضة ... فلمّا لم تكن الحركة لازمة لم يعتدّ بها))[6] ، ونصَّ مكي بن أبي طالب (ت : 437 هـ) على ذلك أيضاً ، فقال : ((العارض لا يعتدُّ به))[7] ، وقال ابن يعيش (ت : 643 هـ) : ((العارض لا اعتداد به كالمعدوم))[8]، ونصَّ عليه أبو علي الشلوبين أيضا ، فقال : ((عدم الاعتداد بالأمر العارض))[9]، وقال أيضا : ((عدم الالتفات إلى العارض))[10] ، وقال أيضا : ((والعارض لا يعتد به))[11] ، وذهب ابن عصفور الأشبيلي (ت : 669 هـ) إلى أن العارض في اغلبه لا يعتد به ، فقال : ((العارض الغالب فيه أن لا يعتد به))[12]، وذكر الرضيُّ في مواضع مختلفة أن بعض العوارض غير لازمة[13] ، وأفرد السيوطي عنوانا وهو : العارض لا يعتدُّ به ، فقال : ((ولا يعتد بالعارض ... ولا يعتد بعارض))[14]، وقال أيضا : ((والعارض لا يعتد به ... وعدم اعتدادهم بالعارض ... والعارض لا اعتداد به ؛ لأنَّه كالمعدوم))[15] .

ومن العوارض التي لا يعتدُّ بها ما ذكره الرضيُّ في الصفة التي تمنع من الصرف ، وذلك في مواضع ، منها : أن تكون صفة أصلية على وزن (أَفعَل) كـ : أحمر وأفضل ، أمَّا إذا كان الأصل في الوضع اسماً ، والوصفيةُ عارضةً عليه ، فيصرف ، ولا يُلتفَت لما عرض له من الوصفية ، ذكر الرضيُّ هذه المسألة معللاً ، فقال : ((لأنَّه عارض غير لازم))[16] ، وهذا يعني أنَّه لم يُعتدّ به في المنع من الصرف ، ولذلك صرفت (أجدل) و(أخيل) و (أفعى) في لغة الأكثر ، لامحين فيها الوصف العارض غير المعتدِّ به ، وهو القوة في أجدل والتلون في أخيل والإيذاء في أفعى[17] ، فصرفت ؛ لأنَّها ليست بأصلية ، والوصفية عارضة لها ، ومن ذلك تحرُّكُ الساكن عند التقاء الساكنين في نحو : (قامتِ المرأةُ) ، وهو عارضٌ ، وليس طارئاً ، نصَّ على ذلك ابنُ يعيش بقوله : ((كحركة التقاء الساكنين في كونها عارضة))[18] ، وقال السيوطي : ((والعارض لا اعتدِّاد به ، كما نقول في حركة التقاء الساكنين))[19] ، وقال أيضاً : ((بخلاف التقاء الساكنين إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة))[20] ؛ وذلك بأنَّ هذين الساكنين ليسا بضدَّين ، إمَّا إذا كان الساكنان من نوعين مختلفين ، وذلك نحو : الألِف والتنوين ، وهما ساكنان ، في مثل : حذف ألِف (عصا) في قولنا : (شاهدت عصا) فتدافع الضدَّان ، فكان الحكم للطارئ ،

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 1 / 142 .

(2) المغني في النحو : 1 / 250 ، والأشباه والنظائر في النحو : 1 / 259 .

(3) ينظر : الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : 5 / 1605 – 1659 .

(4) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 244 .

(5) ينظر : معاني الحروف : 16 .

(6) المنصف في شرح التصريف : 1/ 213 .

(7) مشكل إعراب القرآن : 2 / 237 .

(8) شرح الملوكي في التصريف : 337 .

(9) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 304 .

(10) المصدر نفسه : 1 / 267.

(11) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 265 - 1 / 358 – 2 / 811 .

(12) الممتع في التصريف : 2 / 449 .

(13) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 95 ، 1 / 125 ، 1/ 269 ، 2 / 103 .

(14) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 286 .

(15) المصدر نفسه : 1 / 288 – 289 .

(16) شرح الرضي على الكافية : 1 / 127 .

(17) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 4/ 117 .

(18) شرح المفصل ، ابن يعيش النحوي : 4 / 256 .

(19) الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 34 .

(20) المصدر نفسه : 2 / 267 .

وقد نصَّ بعض النحاة على أنَّ الألِف في (عصا) في الوقف ، هي ألف التنوين ، ونصُّوا أيضاً على أنَّ التنوين الطارئ أزال حكم المطروء عليه ، وهو ألف (عصا) ، وضرب السيوطيُّ أمثلةً مختلفةً في العوارض التي لا يعتدُّ بها ، منها : أنَّه لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو : استضراب ، إذا صُغِّر، وتساءل عن ذلك بقوله : ((لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو : (استضراب) إذا صُغِّر ، وإن كان ما بعدها متحركاً))[1] ، فأجاب معلِّلاً : ((لأنَّ هذا التحريك عارض بالتصغير، فلم يعتدّ بهذا العارض))[2] ، ويلاحظ أنَّ العلاقة بين همزة الوصل والتصغير ليست قائمةً على التضادِّ ، ومنها ما ذكره في باب النسب ، قال فيه : ((فإن قلت : لِمَ أجزتَ بيَضَات وجوَزَات ، بالتحريك ، ولم تُجِز (طَوَلِيّ) بالتحريك في النسبة إلى طويلة ؟ قلت : بينهما فرقٌ ، وهو أنَّ الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتدّ بها ، والنسبة بناء مستأنف))[3] ، ويلاحظ أنَّه استثنى النسبة ؛ لأنَّها طارئة ، قال الرضي : ((وأما النسبة فطارئة))[4] ، وهذا يعني أنَّ أغلب العارض لا يعتدُّ به ، قال الدكتور عبد الفتاح الحموز : ((ويكاد النحويون يجمعون على أنَّ العارض لا يعتدُّ به إلا في مواضع قليلة))[5] .

رابعاً : جعلوا العارض خلاف الأصل ، قال الشلوبين : ((وقوانينهم إنَّما يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض))[6]، وقال الرضيُّ : ((رب أصل مرفوض وعارض لازم))[7] ، وقال : ((العارض والأصلي))[8]، وقال السَّيوطي : ((والوصل ليس عارضا بل هو الأصل))[9]، وقال أيضاً : ((إنما أصله الإعراب ... إن ذهاب الإعراب هنا عارض))[10] ، ثم شاعت مسألة (العارض خلاف الأصل) في الدراسات الحديثة[11] ، أما الطارئ فقد أوضحنا أنَّ الاحتكام فيه إلى أصل الكلام يُعدّ معياراً مهماً للكشف عن وجوده ، لكنه ليس المعيارَ الوحيد ، فالطارئ قد يزيل الثوابت اللغوية عن محالِّها،ولكنَّ هذه الثوابت قد تكون أصولاً وقد لا تكون ، فالطارئ قد يكون بين أصل وفرع ، كالذي بين المذكر والمؤنث ، قال الرضي : ((لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته ، فيزيل التذكيرُ الطارئُ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيفُ))[12]، وبين النكرة والمعرفة ، قال أبو البركات الأنباري : ((التعريف طارٍ على التنكير))[13] ، وقال أبو حيان : ((والنكرة هي الأولى ، والمعرفة طارئة عليها))[14] ، أو بين أصلين ، ومن أمثلته طروء التنكير ـ وهو أصل ـ على ما ظاهره نكرة ، وذلك نحو (أمس) فإذا دخله (التنوين) و (ال) تنكَّر ، وكان ذلك طارئاً ، نصَّ على ذلك المرادي والسيوطي[15]، أو يكون بين فرعين ، كما بين تأنيثٍ وتأنيث ، فيكون التأنيث بالعلامة أصلاً للتأنيث بغير علامة ، قال الشلوبين : ((والتأنيث بالعلامة هو الأصل للتأنيث بغير علامة))[16]، فيكون ذلك طارئاً ، فالتأنيث بغير علامة قد يزيل ((التأنيث الأصلي وهذا طارئ))[17]، وقال أيضا : ((لم يعتبروا التأنيث الحقيقي . . . لأنَّ المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي))[18]، فالطارئ قد يكون بين أصلين بشرط تضادِّهما ، وقد يكون بين أصل وفرع أو بين فرعين بالشرط نفسه ، فيكون الطارئ

---

[1] المصدر نفسه : 2 / 293 .

[2] الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 293 .

[3] المصدر نفسه : 2 / 291 .

[4] شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 161 .

[5] تأويل ماله أكثر من وجه إملائي ، بحث منشور في مجلة (الضاد) ، الجمهورية العراقية ، الجزء الثاني : 123 .

[6] شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 211 .

[7] شرح الرضي على الكافية : 3 / 85 .

[8] المصدر نفسه : 3 / 290 .

[9] الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 288 .

[10] المصدر نفسه : 1 / 288 .

[11] ينظر : بناء الجملة العربية : 283 ، وبحوث في اللغة : 67 – 70 ، والعارض في اللغة ، رسالة ماجستير : 4 – 9 ، والأصل والفرع ، عبد الحسن خضير عبيد ، رسالة ماجستير : 2.

[12] شرح الرضي على الكافية : 1 / 103 .

[13] وفي نسخة (ق) : طارئ ، أسرار العربية : 341 .

[14] ارتشاف الضرب : 2 / 907.

[15] ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 3 / 1203 ، والأشباه والنظائر في النحو : 3 / 38 .

[16] شرح المقدمة الجزولية الكبير : 3 / 127.

[17] شرح الرضي على الكافية : 3 / 290 .

[18] المصدر نفسه : 3 / 342 .

غالباً ؛ لأنَّ غلبة الحكم للطارئ ، وبناءً على ذلك فقولهم : ((وما يصيب الفرع من طارئ))[1] ، أو ((تكون حركتها الإعرابية طارئة على أصلها))[2]، أو ((ما يعرض للأصول بسبب ما يعتريها من مظاهر طارئة))[3]، أو ((ويطرأ على صور الأصل بعض التغيرات))[4]، أو ((والأصالة . . . إصلاح الخلل الطارئ))[5]، أو : ((والأصالة . . . والتطور الطارئ))[6]، أو : ((والأصالة . . . والبناء الطارئ))[7]، ليس صحيحاً على إطلاقه ؛ إذ لا يصحُّ تخصيصُ الطارئ بكلِّ ما يصيب الأصل من تغيير .

خامساً : مايطرأ على اللفظ من تغييرات تصحبها معانٍ جديدة على الأغلب وهو خلاف العارض ، فأغلب التغييرات العارضة لا تصحبها معان جديدة[8] ؛ فإذا تغيَّرت بعض الحركات العارضة لا يتغير المعنى نحو : (الكسرة العارضة)[9] ، و(الفتحة العارضة)[10]، و(الضمة العارضة)[11]، و(السكون العارض)[12]، فأغلب العوارض لا تصحبها معانٍ جديدة [13] ، ذلك بأنَّ العارض لا يتجاوز حدود اللفظة الواحدة ، لكنَّ الطارئ قد يتسلَّط على الجملة كلِّها فيحوِّل معناها ، واتَّضح ذلك في لفظ الاستفهام إذا ضامَّه معنى التعجب الطارئ استحال خبراً ، وفي لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير الطارئة عاد نفياً ، فهناك معانٍ طارئة مع التركيب ، قال الشلوبين : ((الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معانٍ . . . ما تبيَّنت فيه المعاني الطارئة مع التركيب كالاستفهام والنفي والأمر والتحضيض))[14] ، ومن ذلك أيضاً الزيادة الطارئة في السلب ، نحو : شكيته وأشكيته [15] . وبهذا يظهر أنّ الطارئ والعارض ليسا بمترادفين ، وهذا ما توهَّمه الباحثون المحدثون ، فهما موضوعان لغويان مختلفان ، قد يتقاربان حتى كأنَّهما يتآخيان ؛ لأنَّ كلاً منهما يُعبِّر عن تغيير ، لكنَّهما متغايران ؛ لأنَّ الطارئ يبنى على التضادِّ ، أما العارض فلا .ومن هنا يمكن القول إنَّ العلاقة بين مصطلحيّ : الطارئ والعارض هي علاقة (تضادٌّ انتسابيٌّ)[16] ، كالعلاقة بين الموضوعات : (الفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وتابع المرفوع) ، فكلُّ موضوعٍ من هذه الموضوعات يندرج في عنوان : (المرفوعات) ، وكلُّ موضوعٍ في المجموعة في علاقة تضادٍّ انتسابي مع الموضوع الآخر ، فما كان فاعلاً لا يكون نائباً عن الفاعل وما كان مبتدأً لا يكون خبراً .

المبحث الرابع : علامات الطارئ

لابدَّ للطارئ من علامات تميّزه من غيره ، ذكر ابن جني والشلوبين هذه العلامات كما سيتضح ، أمَّا الرضيُّ فقد نصَّ على علامة الطارئ ، فقال : ((فلا بدَّ للطارئ إنْ لم يلزم ، من علامة مميَّزة له))[17] ، وقال : ((هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ))[18]، وقال : ((إنْ كان الطارئ اللازم للكلمة أحد الشيئين أو الأشياء ، فاللائق بالحكمة أنْ يُطلَب له أخفُّ علامةٍ تمكُّن لازمة))[19]، وقال في

---

[1] الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام ، عبد الحسن خضير ، رسالة ماجستير : 3 ، 5 ، 22 .

[2] المصدر نفسه : 22 .

[3] العارض في اللغة : 4 .

[4] بناء الجملة العربية : 246.

[5] بحوث في اللغة ، الدكتور يوسف عبد الله الجوارنة : 67.

[6] المصدر نفسه : 70.

[7] المصدر نفسه : 71.

[8] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4 / 480 .

[9] ينظر : المصدر نفسه : 2 / 449 .

[10] ينظر : المصدر نفسه : 4 / 301.

[11] ينظر : المصدر نفسه : 3 / 394 .

[12] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 416 .

[13] ينظر : العارض في اللغة : 50 – 90 .

[14] شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 254 – 255 .

[15] ينظر : الخصائص : 3 / 82 .

[16] وسُمِّيَ هذا التضاد انتسابياً ؛ لأنَّ كلمات المجموعة كلَّها تنتسب إلى نوع واحد ، وإن كانت مختلفة في الوظيفة والدلالة ، ينظر : علم الدلالة علم المعنى ، الدكتور محمد علي الخولي : 125 .

[17] شرح الرضي على الكافية : 61/1.

[18] المصدر نفسه : 1 / 62 .

[19] المصدر نفسه : 1 / 61 .

مصنَّفٍ آخر: ((لا يهدر علامة المصغَّر ؛ إذ هو الطارئ))[1]، وقال : ((وأما النسبة فطارئة ، فلا تهدر علامتها))[2]، وهذه العلامات نجدُها على قسمين :

الأول : لفظيَّة ، وذلك كالزيادة الطارئة على الأصل ، قال ابن جني : ((الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام))[3] ، وقال الشلوبين : ((وأمَّا ما في آخره همزة ؛ فلأنَّ الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف ، والنقل ، وتسهيل بين بين ، والبدل ، شبيه بما يطرأ على حروف العلة))[4]، وقال الرضيُّ : ((الغرض الأهم من وزن الكلمة حروفها الأصول ، وما زِيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغيير لحروفها بالحركة والسكون))[5]، ويلاحظ من هذه النصوص أنَّ أصحابها يذكرون هذه العلامات ، وهي : الحذف ، والنقل ، والبدل ، والزيادة في الصيغة والوزن ، وهي علامات لفظية ، وفيما يأتي نصوص توضِّح هذه العلامات :

- الزيادة : ذكر ابن جني المعنى الطارئ ؛ بسبب الزيادة الطارئة ، فقال : ((فلمَّا كان السَّلب معنى زائداً . . . كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام ، كما أنَّ التأنيث لمَّا كان معنىً طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ عَلَماً له ، كـ (تاء) طلحة . . . وكما أنَّ التعريف لمَّا كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كـ(لام) التعريف في الغلام))[6] ، وقال الرضيُّ في الأحرف التي تجتلب للتثنية أو الجمع أو التأنيث أو المنسوب أو التعريف : ((وهذا الطارئ ... قد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثنى ، والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرَّف))[7] ، وقال في تاء (يعملة)[8] التي للتأنيث : ((فإنَّ يعملة للمؤنث ، فالتاء طارئة))[9] ، وقال أيضا : ((الحركات الطارئة مع الحرف الزائد))[10].
- الحذف : قال ابن جني في حذف الضمَّة الأصلية من الفعل ،(يغـــزون) : ((فحذفت لها الضمَّة الأصلية في الزاي ؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها))[11]، وتحدث أبو البركات الأنباري على علَّة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون ، وعلَّة حذفها في النصب والجزم ، فقال : ((الثبوت أول ، والحذف طارٍ عليه))[12]، وقال الشلوبين معللاً النصب في المثنى والجمع بالياء : ((فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس))[13]، وقال الرضيُّ : ((فيكون الجازم الطارئ مسقطا للرفع الثابت))[14].
- النقل : ذكر ابن جني الفعلين " يرمُون " و " يقضُون "، فقال : ((والأصـــل يرميون ويقضيون ، فأُسكنت الياء استثقالا للضمة عليها ، ونقلت إلى ما قبلها ، فابتزَّته كسرته لطروئها عليها))[15].
- تغيير الصيغة : بيَّن الرضي أنَّ بعض المعاني يحتاج إلى صيغٍ وأوزانٍ خاصّة ، فقال : ((وهذا الطارئ ... لا يلزم أن يُطلب له أخفَّ العلامات ، بل قد تُغيَّر له صيغةُ الكلمة ، كما في التصغير والجمع المكسَّر))[16]، وقال :((بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة))[17]، وقال : ((الوزن الطارئ : كلمة ،

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 161.

(2) المصدر نفسه : 1 / 161.

(3) الخصائص : 3 / 82 .

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2 / 538.

(5) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 14.

(6) الخصائص : 3 / 82 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 1/ 61 .

(8) قال ابن جني : ((وأمّا اليعملة : فهي الناقة التي يُعمل عليها في السير)) ، المنصف في شرح التصريف : 1 / 102 – 3 / 16 .

(9) شرح الرضي على الكافية : 1 / 127.

(10) المصدر نفسه : 1 / 26.

(11) الخصائص : 3 / 138 .

(12) أسرار العربية : 325 .

(13) شرح المقدمة الجزولية الكبير :1 / 437.

(14) شرح الرضي على الكافية :4 / 8 .

(15) الخصائص : 3 / 140.

(16) شرح الرضي على الكافية : 1/ 61.

(17) شرح الرضي على الكافية: 4 / 115.

صارت بالتركيب كجزء كلمة))[1]، وقال أيضا : ((مدلول وزنه الطارئ على حروفه ، والوزن جزء اللفظ))[2].

الثاني : معنويَّة : عقد ابن جني في ذلك بابا سمَّاه : ((باب نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ))[3]، وهذا الطارئ هو الاستفهام أو النفي أو الإيجاب ، وذكر الرضيُّ معاني الكلم المشتركة ، فقال : ((أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأُخَر))[4] ، وقال : ((وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة))[5]، وقال : ((وإنْ كان طرءان المعنى لازما للكلمة))[6]، وقال أيضا : ((بل معانيها طارئة على معاني أُخر))[7]، وتحدَّث الدكتور محمد حماسة على ما ذكره ابن جني ، فقال : ((تحدَّث ابنُ جني في هذا الباب عن تحوّل المعاني إذا انضَّمت بعض الأدوات مع اختلاف دلالتها إلى بعض فينتج عن ذلك معنى جديد ، كالاستفهام والتعجب مثلا إذا تضامَّا صار الكلام خبرا ، فلا هو استفهام ولا هو تعجب))[8]، وقد أحسنت الباحثة خديجة محمد الصافي حينما وصفت ذلك بـ : (الطارئ) ، وإنْ لم تكن تعني به سوى المعنى المعجمي ، فقالت : ((فأصل الجملة الاستفهامية- مثلا- طلب للفهم بأدوات مخصوصة فإذا طرأ عليه طارئ بما يغيِّر خصائصها نسخت دلالتها ، تناسبا مع المقام إلى وظيفة نحوية أخرى ، كإفادة الأمر أو النهي أو التعجب))[9] .

المبحث الخامس : الطارئ والتضادّ

الضدُّ : هو كلُّ شيءٍ ضادّ شيئاً ليغلبه ، والليل ضدُّ النهار ، فإذا جاء هذا ذهب ذاك[10]، ولذلك قيل : إنَّ الله تعالى لا ندَّ له ولا ضدَّ ، وذكر الراغب أنَّ كل واحد منهما ينافي الآخر ، وقال في عنصري التضادِّ : ((هما الشيئان المختلفان اللذان كلُّ واحدٍ قُبالةَ الآخر ، ولا يجتمعان في وقتٍ واحد))[11] ، وعقد السيوطي باباً في التضادِّ سمَّاه : ((الشَّيئان إذا تضادَّا تضادَّ الحكم الصادر عنهما))[12].

وتحدَّث ابن جني في نصٍّ طويل موضِّحاً علاقة الطارئ بالتضادِّ ، فقال : ((اعلم أنّ التضادَّ في هذه اللغة جارٍ مجرى التضادِّ عند ذوي الكلام ، فإذا ترادفَ الضدَّان[13] في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول ، وذلك كـ: (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حذف له تنوينه ؛ كـ: رجلٌ و الرجلُ ، وغلامٌ والغلامُ ، وذلك أنّ اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادَّا ، فكان الحكم لطارئهما ، وهو اللام))[14] ، ثمَّ أكمل النصَّ ، فقال : ((وهذا جارٍ مجرى الضِّدَّين المترادفين على المحلِّ الواحد ، كالأسود يطرأ عليه البياض ، والساكن تطرأ عليه الحركة ، فالحكم للثاني منهما ، ولولا أن الحكم للطارئ لما تضادَّ في الدنيا عَرَضان))[15] .

يتبيَّنُ من النصِّ أنَّ مصطلح الطارئ يقوم على قاعدة التضادِّ ، وحينما يتحدَّث ابن جني على الطارئ الذي يقوم على التضادِّ يسوق أمثلة وشواهد ترتكز في معنيين متنافرين أو متنافيين ، وعبارة ابن جني: (ترادفُ الضدِّين) توضح أنَّ الطارئ يقوم على عنصرين تكون العلاقة بينهما علاقة تضادٍّ ، فقد ذكر أنَّ الضدَّين إذا ترادفا كان الحكم للطارئ منهما ، وضرب مثالاً ، وهو: (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حُذِف لها تنوينه ، ثم صرّحَ بأنَّ هذا الحكم بُنِي على التضادِّ فيقول : ((وذلك أنَّ اللام للتعريف ، والتنوين من

---

[1] المصدر نفسه :1 / 26.

[2] المصدر نفسه : 1 / 26.

[3] الخصائص : 3 / 272 .

[4] شرح الرضي على الكافية : 1 / 61 .

[5] المصدر نفسه : 1 / 61 .

[6] المصدر نفسه : 1 / 61.

[7] المصدر نفسه : 1 / 64.

[8] بناء الجملة العربية : 239.

[9] نسخ الوظائف النحوية :15-16.

[10] ينظر : العين مادة (ضد) : 2 / 1036 .

[11] مفردات ألفاظ القرآن : 503 .

[12] الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 247 .

[13] ترادفا أي : تعاقبا ، وسيتضح معنى عبارة (فإذا ترادف الضدان) لاحقاً .

[14] الخصائص : 3 / 64 .

[15] المصدر نفسه : 3 / 64 .

دلائل التنكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضادًا ، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[1] ويلاحظ أنَّ بين التنكير والتعريف علاقة تضادٍ ، وضرب ابن جني مثالاً آخر في التعريف والتنكير وهو حذف التنوين بسبب الإضافة فقال : ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة ، نحو غلام زيدٍ وصاحب عمروٍ ، لأنهما ضدَّان ... فإن التنوين علم للتنكير والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضاً قضيتان متدافعتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[2]، فالحكم للطارئ ، وهذا الحكم قائم على التضادِّ ، ذكر ابن جني ذلك في باب سمَّاه : (باب في هجوم الحركات على الحركات) ، وهو قسمان ، فقال : ((احدهما أن تتفق فيه الحركتان ، والآخر : أن تختلفا فيه ، فيكون الحكم للطارئ منهما ، على ما مضى))[3]، وقوله : ((على ما مضى)) يشعرك بأن مفهومَ الطارئ حاضرٌ في ذهن ابن جني وإن كثُرتْ أبوابُ كتابه ، ثم يعود بعد ذلك في موضع آخر يُذكِّر الدارسَ فيتحدث على سبب امتناعهم من تنوين الفعل ، فيقول : ((إن التنوين إنما لحق في الوقف مؤذناً بالتمام ، والفعل أحوج شيء إلى الفاعل ، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام ، فالحالان إذاً كما ترى ضدَّان ... فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف وهو متناءٍ في قوة الحاجة إلى الوصل جمعتَ بين الضدَّين))[4]، ولأنّ المسألةَ تقوم على التضادِّ فقد أقام أبو البركات الأنباري تعليله عليه فقال : ((فإن قيل فَلِمَ حُذِفَ التنوين من المضاف وجُرَّ المضاف إليه ؟ قيل : أمّا حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلم يجمعوا بينهما))[5]، ويلاحظ أنَّ بين الانفصال والاتصال تضاداً ، فكان الحكم لطارئهما وهو الاتصال ، ومثال آخر ضربه ابن جني في بابٍ حَمَلَ مصطلحَ الطارئ ، وهو باب : (نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ) ، فقال : ((ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً))[6] ، والضدَّان هما : النفي والإثبات ، ومثال آخر ساقه ابن جني في باب (الحكم للطارئ) من متن كتاب سيبويه ، وهو قوله : ((ما جاء عنهم من تكسير (فُعْل) على (فُعْل) كالفُلْك في قول سيبويه)) [7]، وفيه شيئان متضادَّان ، هما : الإفراد والجمع ، وصرَّح أبو علي الشلوبين في مواضع مختلفةٍ بعلاقة التضادِّ في الطارئ ، ومنها قوله : ((وضدُّه في المعنى ... لأنَّ الأسماءَ يطرأُ عليها مع التركيب معانٍ))[8]، وقوله : ((بمضادَّتِه ... المعاني الطارئة مع التركيب))[9]، وقوله : ((لأنَّ كلَّ معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنفي))[10]، ويلاحظ أنه نصَّ على اللفظين المتضادَّين ، وهما : الإنشاء والخبر ، ولم ينصَّ على لفظة التضادِّ لاكتفائه بهما ، وقوله : ((الاشتراك في أصل الوضع والاختصاص الطارئ))[11]، وبين الاشتراك والاختصاص تضادٌّ ، وقوله : ((فالجملُ أصلُها التمامُ حتى يطرأ عليها ما يُصَّيرها إلى النقصان))[12]، وبين التمام والنقصان تضادٌّ ، وذكر الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث ، فقال : ((والأصل البناء ... إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب))[13]، وبين البناء والإعراب تضادٌّ ، وقوله : ((إنما هو صحيح لم يطرأ عليه علة))[14]، وبين الصَّحة والإعلال تضادٌّ ، وقوله : ((فجمع التكسير ذهب فيه حكم المفرد ... فكان الحكم للطارئ))[15]، وبين الجمع والإفراد تضادٌّ ، وقوله :((لما حُذِف العامل الثاني فاستغنى بالعامل الأول ... فالحكم للطارئ))[16] وبين الحذف والاستغناء تضادٌّ ، وقوله : ((وإنما هو نكرة لا معرفة ... لأنه

---

(1) الخصائص : 3 / 64 .

(2) المصدر نفسه : 3 / 67 .

(3) المصدر نفسه : 3 / 138 .

(4) المصدر نفسه : 3 / 243 .

(5) أسرار العربية : 279 ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 3 / 50 .

(6) الخصائص : 3 / 272 .

(7) الخصائص : 3 / 66 ، وينظر :كتاب سيبويه : 3 / 577 ، وذكر المثال أبو علي الفارسي أيضاً ، ينظر : المسائل العضديات : 97 .

(8) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 254 .

(9) المصدر نفسه : 1 / 254- 255 .

(10) المصدر نفسه : 1 / 255 .

(11) المصدر نفسه : 1/ 263 .

(12) المصدر نفسه : 1 /225 .

(13) المصدر نفسه : 1 / 265 .

(14) المصدر نفسه : 2 / 543 .

(15) المصدر نفسه : 2/ 582 .

(16) المصدر نفسه : 2/ 689 .

أمر طارئ في هذا الموضع))[1]، وبين التنكير والتعريف تضادٌّ ، وقيام الطارئ على قاعدة التضادِّ حقيقة أكَّدها الرضيُّ أيضاً ، وذلك بطريقتين :

الأولى : نصوصه ، فقد صرّح الرضيُّ بشكل جليٍّ أنَّ الطارئ يقوم على التضادَّ ، منها : ما ذكره في الاسم الممنوع من الصَّرف إذا اجتمعت فيه ثلاثة أشياء ، وهي : العدل ، والوزن ، وشبه العجمة ، فقال : ((لو لم يتضادَّ الثلاثةُ . . . فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة))[2]، وقوله : ((ويمكن أن يرتكب عدم التضادِّ بين العدل والوزن . . . ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل))[3]، وقال : ((لتضادِّهما . . . فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة))[4]، وقوله : ((إذ لو لم يتضادَّا . . . كانت العلمية إذن طارئة))[5]، وقوله : ((منعُ وجوبِ طرءانِ العلميةِ . . . يمنعُ التضادَّ بينهما))[6] ، وقال أبو حيان الأندلسي : ((النكرة هي الأولى ، والمعرفة طارئة عليها))[7]، ويلاحظ أنَّ بين النكرة والمعرفة تضادَّاً .

والثانية : أمثلته وشواهده ، فقد تحدَّث على الطارئ وهو يسوق شواهد وأمثلة تقوم علاقتها على التضادِّ ، وتوضَّح ذلك بين عنصري التضادِّ الواردين في نصوصه ، مثل : التنكير والتعريف[8]، والتأنيث والتذكير[9]، والسكون والحركة[10]، والتضادُّ واضحٌ بين هذه الثنائيات .

وهذه التطرئة القائمة على عنصري التضادِّ حقيقةٌ نجدُها واضحةً في نصوص أبي البقاء الكفوي ، إذ يقول : ((والتطرئة بالهمزة بمعنى الإيراد والإحداث ، من طرأ عليه ، إذا ورد وحدث التنافي ... سواء كان بطريق المضادَّة كالحركة والسكون أو بطريق المخالفة كالقيام والقعود))[11] ، ويلاحظ أنَّ الطارئ يبنى على عنصري التضادِّ : الحركة والسكون ، وهو تضادٌّ حادٌّ ، أو بين عنصري التضادِّ : القيام والقعود ، وهو تضادٌّ متدرج[12] ، وقال أيضاً : ((الكافر اسم من لا إيمان له فإن أظهر الإيمان فهو المنافق وإن طرأ كفره بعد الإيمان فهو المرتدُّ))[13]، ويلاحظ أنَّه يبني الطارئ في هذا النص على عنصري التضادِّ : الإيمان والكفر ، وقوله : ((إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو (قام الهنود) لأنه ذهب منهم حكم المفرد فكان الحكم للطارئ))[14] ، ويلاحظ أنَّ الطارئ مبني على عنصري التضادِّ : الإفراد والجمع .

وعلاقة الطارئ بالتضادِّ أكدَّها علماء التفسير أيضاً ، فقد تحدَّث الرازيُّ على الطارئ والتضادِّ والتدافع في موضع واحدٍ ، وذلك في قوله تعالى ﴿ ☎✂❑↖✡♦✍✂◆↗ ☜▫⇦✍🔔➹✎✍✂ ☎✂❑➔🖬✍☺♦↖◆❐ ⇗☠🡐●❍▭ ☐♌❐🕮 ✍💣🕓🖂♦✆🖬🕓❍🕓➰✍✂ ▭💣🕓☐✡🖂♉ ♊✍ ❽✠❷⇘♑❐✍ ✍🖂♑✍☞⇘♦❐✍ ↖❷🕓🖂♑⇗☼☞❀✍✂ ☎] ، وتساءل : أيدخل الجنة مَنْ أتى بالإيمان والأعمال الصالحة ؟ ثمَّ كفر ، وذكر أنَّ ذلك ممتنع ؛ لأنَّ الإيمان يوجب استحقاق الثواب ، والكفر يوجب استحقاق العقاب ، ثم علَّل ذلك قائلاً : ((إنَّ الاستحقاقين إمَّا أن يتضادَّا أو لا يتضادَّا فإن تضادَّا كان طريان الطارئ مشروطاً بزوال الباقي ، فلو كان زوال الباقي معللاً بطريان الطارئ لزم الدور وهو محال ، وثانيها إنَّ المنافاة حاصلة من الجانبين فليس زوال الباقي لطريان الطارئ أولى من اندفاع الطارىء بقيام الباقي فإمَّا أن يوجدا معاً وهو محال ، أو يتدافعا . . . وأيضاً فهذا الطارىء إذا أزال بعض أجزاء الباقي فإمَّا أن يبقى

---

[1] المصدر نفسه : 2 / 823 .

[2] شرح الرضي على الكافية : 1 / 170.

[3] المصدر نفسه : 1 / 171.

[4] المصدر نفسه : 1 / 173.

[5] المصدر نفسه : 1 / 174.

[6] المصدر نفسه : 1 / 174.

[7] ارتشاف الضرب : 2 / 907 .

[8] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 174 .

[9] ينظر : المصدر نفسه : 1 / 138 ، 3 / 290 - 339 .

[10] ينظر : المصدر نفسه : 4 / 8 .

[11] الكليات ، معجم المصطلحات والفروق اللغوية : 1 / 478 .

[12] التضادّ الحادّ والتضادّ المتدرج : نوعان من أنواع التضاد .

[13] الكليات ، معجم المصطلحات والفروق اللغوية : 1 / 1221 .

[14] الكليات ، معجم المصطلحات والفروق اللغوية: 1 / 1633 .

الطارىء أو يزول ، أمَّا القول ببقاء الطارىء فلم يقل به أحد من العقلاء وأما القول بزواله فباطل))[1] ، وقال أبو حيان : ((فلو صلَّى آمناً ثمَّ طرأ الخوف))[2]، والأمنُ والخوف مسألتان متضادَّتان ، وقال أيضاً : ((وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك فجيء بما هو طارئ))[3]، والقبض والبسط متضادَّان ، وقال شهاب الدين الآلوسي (ت : 1270 هـ) : ((لا يطرأ عليه ما يضادُّه))[4] ، وقال أيضاً : ((وقد يطرأ ما يوجب ضدّ ذلك))[5] ، وهذا التضادُّ سُمِّيَ بـ : ((التنافر)) تارةً ، وبـ : (التنافي) تارةً أخرى ، فالرضيُّ يُسمِّي العلاقة بين التنوين والإضافة : ((التنافر)) ، فقال : ((إذ التنوينُ دليلُ تمام الاسم وإضافته مشعرة بعدم تمامه ؛ فتنافرا))[6] ، وقال ((فيتنافران في الظاهر))[7] ، وقال أيضاً ، معلِّلاً عدم اجتماع لام الابتداء وأداة الشَّرط : ((لأنَّ اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر ، فتنافرا))[8] ، ثم سمّى هذه العلاقة في موضع آخر (التضادِّ) فقال : ((وأما المصدر ، فإن كان منوناً ، لم يتصل المنصوب به مع التنوين ، للتضادِّ بين التنوين الدال على تمام الكلمة ، والضمير المتصل الدال على عدم تمامها))[9] ، وجمع ابن جني المصطلحينِ في نصٍّ واحد ، وهو يتحدَّث على جعل أصل البنية في الكلم العربي مع اشتراط تحريك الحرف المبتدأ به ، فقال : ((ألا ترى أنَّ المبتدأ لا يكون إلا متحركاً ، وأنَّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، فلمَّا تنافرت حالاهما وسَّطوا العينَ حاجزاً بينهما لئلا يُفجِئوا الحسَّ بضدِّ ما كان آخذاً فيه ، ومنصّباً إليه))[10]، والحقّ أنَّ التنافرَ في علم الدلالة تضادٌّ[11]، وقد ظهرت عبارة : (الضدَّان المتنافران) في جداول الدكتور تمام حسان وعدّها تفسيراً لظواهر لغوية شائعة[12]، ويبدو أنَّ (التنافي) تضادٌّ أيضاً ، كما أنَّ (التنافر) تضادٌّ ، نصَّ على ذلك التهانويُّ ، فقال : ((التضادُّ يطلق على معانٍ ، منها التقابل ، والتنافي))[13] ، ولذلك علل ابن جني في ردَّه على مَنْ يقول أنَّ الحرف في تقدير : الحركة والسكون جميعاً بـ : (التضادِّ) و (التنافي) ، فقال : ((وهذه مناقضة لتضادِّ الحركة والسكون وتنافيهما على الحرف الواحد))[14] ، وقال في موضعٍ آخر : ((ومحال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان متنافيان))[15] ، وقال السَّيوطي : ((بخلاف الوصفين المتنافيين ، وهما اللذان لا يصدقان على ذاتٍ واحدة كالعالم والجاهل ، فإنَّ الوصف بأحدهما ينفي الوصف الآخر ، واستحالة اجتماعهما))[16] ، وضرب مثالاً نحويَّاً في ذلك ، فقال : ((الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تُصَدَّر بدليل استقبال ، لما بينهما من التنافي))[17] ، ولهذا شرَطَ الرازيُّ المنافاة في الطارئ ، فقال: ((إنَّ النافي والطارئ إنْ لم يكن بينهما منافاة لم يلزم من طريان الطارئ زوال النافي))[18] ، وقال أيضاً : ((إنَّ شرط طريان الطارئ زوال النافي))[19]، ولهذا سمّى ابنُ جني العلاقةَ بين المتضادين : (التدافع) فقال :

---

(1) مفاتيح الغيب : 2 / 357 – 358 .

(2) البحر المحيط : 2/ 252 .

(3) المصدر نفسه : 8 / 297 .

(4) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي : 1 / 53 .

(5) المصدر نفسه : 10 / 66 .

(6) شرح الرضي على الكافية : 1 / 180 .

(7) المصدر نفسه : 4 / 337 .

(8) شرح الرضي على الكافية: 4/ 358 .

(9) المصدر نفسه: 2 / 433 .

(10) الخصائص : 1 / 57 ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 158 .

(11) والتنافر في علم الدلالة يسمّى بالتضاد المتعدد ، وليس بالتضاد الثنائي ، ينظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : 105 – 106 ، وعلم الدلالة علم المعنى : 127 ، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : 444 .

(12) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 263 – 264 .

(13) كشَّاف اصطلاحات الفنون : 2 / 873 .

(14) المنصف في شرح التصريف : 2 / 235 .

(15) المصدر نفسه : 2 / 85 .

(16) الأشباه والنظائر في النحو : 4 / 136 .

(17) المصدر نفسه : 4 / 102 .

(18) مفاتيح الغيب : 3 / 44 .

(19) مفاتيح الغيب: 3 / 44 .

((هذا باب ظاهره التدافع))[1] ، وهذا يعني أن أحد عنصري التضادِّ يستبعد الآخر ، فإذا وجدنا التنوينَ ، استبعدنا معنى الإضافة ، وإذا وجدنا التأنيثَ ، استبعدنا معنى التذكير ، وكأنَّ الطارئ قرينة معنوية على استبعاد احد عنصري التضادِّ في الوقت نفسه ، ولذلك منع أبو علي الفارسي الحكمَ في الحرف الواحد بالزيادة والأصل ؛ لأنَّ ذلك من باب التناقض ، فذكر أنَّهم حكموا في التاء الأولى من كلمة (ترتب) بأنَّها أصل ، ثمَّ حكموا بأنَّها زائدة ، فقال : ((فجُمِعَت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل ، والحكم بهما في الحرف الواحد محل متناقض))[2] ، وأبى ابن جني الجمعَ بين عنصري التضادِّ في مسألة واحدة كمسألة معنى (التاء) في (بنت) و(أُخت) ، فقد نقل عن سيبويه أنَّه قال : (إنها للتأنيث) ، وقال في موضع آخر (إنها ليست للتأنيث) فاعتذر له فقال : ((وجب أن يحمل قوله فيها : إنَّها للتأنيث على المجاز وأن يتأول ، ولا يحمل القولان على التضادِّ))[3] ، وذكر في باب (أن اللفظين يردان متضادَّين في معنى واحد) ، ولهما تفسير ، وذكر أنَّ منه قوله تعالى : ﴿ ❐◆♦✍◆❻ ❿♦✍✍⓿♦✍◆❻ ✽✍❶❿✍❶❶✍ ❻◆✍♦⓿✍✍✽ ❐◆✍✍✍✍✍✍✍✍ ❼♦✍◆❻ ✍✍ ﴾ [سورة الأنفال : 17] ، ويلاحظ أنَّه أُثبت في أحد القولين وهو : ﴿✍❶✍❶ ﴾ ما نفاه قبل وهو: ﴿ ❐◆♦✍◆❻ ✍◆♦✍⓿✍✍✽ ﴾ ؛ وعلل ابن جني هذا الجمع بقوله : ((ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكَّنه منه وسدَّده له وأمره به فأطاعه في فعله ، نسب الرمي إلى الله))[4]، وعلَّل بدر الدين الزركشي (ت : 794 هـ) النفي والإثبات بـ : كون الفعل : ﴿ ❻◆✍♦⓿✍✍✽ ﴾ فيه معنيان متضادَّان ، فقال : ((الرمي الثاني غير الأول ؛ فإنَّ الأول عني به الرمي بالرعب ، والثاني عني به بالتراب حين رمى النبي في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال : شاهت الوجوه ، فانهزموا))[5] . وعلَّل ابن جني سبب عدم تصغير الاسم المجموع ، وهو من أبنية الكثرة بـ: (التنافي) ، وذلك نحو : (قبائل) ، جمع قبيلة ، فقال : ((لأن " فعائل " مثال يراد به الجمع الأكبر ، وتحقير الجموع إنما يراد به تحقير أعدادها ، ومحال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان متنافيان ؛ لأنَّه من حيثُ كان هذا المثال على " فعائل " كان دالا على الكثرة ، ومن حيثُ كانت فيه ياء التحقير يجب أن يكون دالا على القلّة))[6]، وقال السَّيوطي : ((وتصغير الواحد في الجمع إنَّما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير))[7] ، والتنافي والتنافرُ تضادٌّ ، فلا يجتمعان ، ولذلك رفض الرضيُّ أنْ يسمّي العلاقة بين الجمعية والعلمية بـ (علاقة تضادٍّ) ؛ لأنَّهما يجتمعان[8]، ومنع بعضهم تركيباً ، وهو : (أتمنى أنك تقوم) ، وذلك للتضادِّ بين توقع القيام ، وثبوته بـ (أنَّ) ، وأجازه الرضيُّ ؛ لأنه كالمتضادِّ وليس تضادًّا ، فقال معللاً : ((لو قلت : أتمنى أنك تقوم ، لكان كالمتضادِّ . . . لأنَّ التَّمني يدلُّ على توقع القيام و(أنّ) تدل على ثبوت خبرها وتحققه))[9] ، ثم أكَّد ذلك مستبدلاً (التضادّ) بـ (التنافي) ، فقال : ((ولو كان بين معنى التمني ومعنى (أنّ) تنافياً أو كالتنافي لم يجز : ليت أنك قائم))[10]، والمتنافيان يستحيلُ اجتماعُهُما ، وللزركشي نكتة طريفة في ذلك ، فقد تحدَّث على وزن :(فَعَّل) الدال على التكثير في قوله تعالى : ﴿ ✍✍✍✍✍✍✍✍✍✍✍✍✍✍✍ ﴾ [البقرة : 26] ، فذكر أنَّ في هذه الآية مشكلا ، وهو اجتماع المتضادَّين ، فقال : ((لأنه إذا كان " فعَّل " للتكثير ، فكيف جاء " قليلا " نعتا لمصدر " متَّع " وهذا وصف قليل بكثير ، وهو ممنوع ، قلت: وصف بالقلة من حيث صيرورته إلى نفاذ ونقص وفناء))[11] ، ولهذا سمَّى الزركشي اجتماع المتضادَّين بـ (دلالة التمانع)[12]، وأكَّد السَّيوطي منعَ التنافر وكراهته في لسان العرب[1] ، وهذا يعني استحالة اجتماع المتضادَّين في شيءٍ واحد ، وفي الوقت نفسه .

---

[1] الخصائص : 3 / 53 .

[2] المسائل المشكلة (البغداديات) : 100 .

[3] الخصائص : 1 / 201 ، وينظر : كتاب سيبويه : 4 / 317 ، 237 .

[4] الخصائص: 1 / 205 .

[5] البرهان في علوم القرآن : 2 / 132 .

[6] المنصف في شرح التصريف : 2 / 85 .

[7] الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 262 .

[8] ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 147 .

[9] ينظر : المصدر نفسه : 4 / 31 .

[10] ينظر : المصدر نفسه : 4 / 31 .

[11] البرهان في علوم القرآن : 3/26 .

[12] ينظر : المصدر نفسه : 3 / 287 .

وسنتحدَّث على موضعين ، ظاهرهما اجتماع المتضادَّين فيهما ، وهما ليسا كذلك :
الأول : في التضادِّ الذي امتدَّ وتطاول متباعداً حتى بات كالمعدوم ، وكأنَّه إذا تطاول تثاقلت خطاه ، ووهنت قوته ، وتلاشت خصائصه ، فأصبح كأنّه ليس تضاداً ، وظاهرُ هذا الجمع بين الضِّدَّين تحدَّث عليه أبو الفتح بنُ جني مفصَّلاً في قول الشاعر :

ببازل وجناءَ أو عيهْـــــــلِّ [2]

فقال : ((فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف والياء من إمارة الإطلاق ، فظاهر هذا الجمع بين الضدِّين ، فهو إذاً منزلة بين المنزلتين ... وليس على النظر بحقيقة الضدِّين كالسَّواد والبياض والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما، فتضادُّهما إذاً هو في الصناعة لا في الطبيعة))[3] ، وردَّ الرضيُّ على من يقول إنَّ الوصف والعلمية في الممنوع الصرف لا يجتمعان لأنَّهما متضادَّان ؛ ذلك بأنَّ الوصف يقتضي العموم ، والعلمية تقتضي الخصوص ، وبين العموم والخصوص تضادٌّ ، وذلك نحو (أحمر) إذا سَمّيت به رجلاً ، وكان ردَّه أنَّ الوصف الأصلي زال ولم يبق منه شيء فأصبح كالمعدوم فلا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجوداً[4] ، وعبارته (فأصبح كالمعدوم) تؤكِّد أنَّ عنصري التضادِّ إذا فقد أحدهما خصائصه أو كلاهما لم يعد تضاداً فأصبح كـ(منزلة بين منزلتين) كما وصفه ابن جني ، أو كـ(المعدوم) كما وصفه الرضيُّ ، وعبارة الرضيِّ أحسن وأكمل ؛ لأنَّها تشير إلى ذوبان التضادِّ ، فكأنَّه لم يعد تضادًّا .
والثاني : في التراكيب المحالة ، وذلك حينما يكون المعنى فاسداً ، أي : أنَّ عناصر التركيب لا يُمكِنُ أن تكونَ جميعَها صادقةً في الوقت نفسه ، وقد عقد سيبويه باباً في ذلك سمّاه : ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة))[5] ، تحدَّث فيه على التركيب المحال ، فقال : ((وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً وسآتيك أمس))[6] ، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ في التركيب الأول : المضي والاستقبال ، وفي التركيب الثاني : الاستقبال والمضي ، ويلاحظ فساد التركيبين لفساد المعنى ، فأنظمة النحو تقوم على صحة المعنى واستقامته ، وكلام سيبويه أخذه ابن جني مستبدلاً الفعل (قام) بالفعل (أتى) فقال : ((فمن المحال أن تنقض كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمتُ غداً ، وسأقوم أمس))[7] ، ولذلك منع أكثرُ النحويين الوصلَ بجملة التعجب ، وذلك نحو : (جاءني الذي ما أحسنَه) ؛ ((لأنَّ التعجب إنَّما يكون من خفاء السبب ، والصِّلة تكونُ موضِّحة ، فتنافيا))[8] ، فإذا كانت ((العرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير مبينة))[9]، فهي من باب أولى ألَّا تضعَ ألفاظها متناقضة ، ويتبيّن من ذلك أنَّ التركيب يصبح فاسداً إذا تناقض منطقياً أو استحال قبول معناه عقلاً ، فلا يكفي صحة الإعراب في بناء الجملة بل من الضروري اتساق المعنى مع الواقع الخارجي[10] ، لذلك أعترض ابنُ هشام على المتكلم أذا راعى أنظمة النحو ولم يراعِ صحة المعنى واستقامته[11] .

يلاحظ من الكلام المتقدم ظاهره جمع بين الضدِّين في هذين الموضعين ليس على النظر بحقيقة الضدِّين ، بل لشيءٍ آخر كما ذكر ابن جني والرضيُّ وغيرهما .

واللافت للنظر أنَّ ابن جني استعمل عبارة : (ترادفُ الضدَّينِ) والترادفُ نوعٌ من التشابه ، والتضادُّ نوعٌ من الاختلافُ[12] ، وبين المعنيين فرق دلاليٌّ كبير، ومسوّغ ذلك أنَّ ابن جني أراد بالترادف : المعنى اللغوي ، وأراد بـ : (التضادّ) : المعنى الوارد في كتب الدلالة ، فقد اجمع اللغويون على أنَّ

---

(1) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 4 / 209 .

(2) البيت لـ : منظور بن حبَّة ، وهذا صدر البيت أمَّا عجزه فهو : (كأنَّ مهواها على الكلكلِ) ، والبازل : الإبل التي فطر نابها ، والوجناء : الناقة المرتفعة الوجنة ، أي : الخد ، عيهلّ : الناقة الشديدة ، والشاهد فيه : تشديد اللام في (عيهلّ) في الوصل ضرورة ، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر :كتاب سيبويه : 4/ 170 ، والمنصف في شرح التصريف : 1/ 11 ، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب : 416/4 .

(3) الخصائص : 2 / 361 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 176 .

(5) كتاب سيبويه : 1 / 25 .

(6) المصدر نفسه : 1 / 25 .

(7) الخصائص : 3 / 333 .

(8) الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 178 .

(9) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 436/1.

(10) ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : 133 – 134 .

(11) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 684 .

(12) ينظر : الأضداد ، أبو الطِّيب اللغوي (ت : 327 هـ) : 1 / 1، وينظر : علم الدلالة ، د .أحمد مختار عمر: 191 .

الترادف : تتابع شيء خلف شيء ، وجاء القوم " ردافى " أي : يتبع بعضهم بعضا[1]، وأما التضادُّ فلم يعنِ به الكلمات التي رويت لنا متضادَّة المعاني ، والتي اصطلح القدماء على تسميتها بـ (الأضداد) ، وذلك : كـ (الجون) يطلق على الأبيض والأسود ، بل يعني وجود لفظين يختلفان نطقاً ويتضادَّان معنى[2] ، أو يتفقان نطقاً ويتضادَّان في المعنى[3] ، قال ابن جني : ((اعلم أن التضادَّ في هذه اللغة جارٍ مجرى التضادِّ عند ذوي الكلام ، فإذا ترادف الضدَّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ))[4]، وبذلك تكون العبارة واضحة ، أي : (إذا تعاقب اللفظان المتضادَّان في المعنى سواء اختلفا في اللفظ أم اتفقا) .

ممَّا تقدَّم يتبين أنَّ الطارئ مبني على التضادِّ أو التنافر أو التنافي ، ولو نظرنا في نصوص أصحاب المعجمات لرأينا أنَّ الضدَّ واضح في معنى الطارئ ، ورائحة التضادِّ تفوح منه ، كقولهم: التانئ والطارئ ، والتانئ : ابن البلد ، والطارئ : الغريب عنه[5]، وبين ابن البلد والغريب تضادّ ، وقد مرَّ أنَّ قولهم : طرأ علينا : خرج علينا مفاجأة ، أي : لم يكن متوقعاً ، وبين التوقع والمفاجأة تضادٌّ ، وقد مرَّ أيضاً أنَّ قولهم : طرأ على القوم : جاء من مكان بعيد ، أي : ليس قريباً ، وبين القرب والبعد تضادٌّ ، وابن جني حينما يستعمل الطارئ بمعناه اللغوي نجد أنَّ معنى التضادِّ حاضرٌ في كلامه ، ومنه قوله في علَّة امتناع الأخذِ من أهل المدر ، وبقاء أهل الوبر على فصاحتهم ، فيقول : ((وقد كان طرأ علينا أحدٌ مَن يدَّعي الفصاحة البدوية ، ويتباعد عن الضّعفة الحضرية))[6]، أي : خرج علينا مفاجأة ، لم نكن نتوقعه ، وبين التوقع والمفاجأة تضادٌّ .

الخلاصة

وقبل أن نضع القلم يمكننا إيجاز ما توصلنا إليه بالنقاط الآتية :

- أظهر البحث أنَّ الطارئ ظاهرة لغوية عامَّة استوعبت مستويات العربية عموماً ، فالطارئ يكون في الباب النحوي فيغيّر قواعده ، ويدخل في المسألة الصرفية فيبدل أقيستها ، ويدخل الظاهرة الدلالية فينوّع في دلالاتها ، فهي ليست باباً نحويَّاً نادراً ، ولا مبحثاً صرفيَّاً شاذاً ولا هي ظاهرة خارجة عن القياس ، ولو كانت كذلك لما توزعت على مباحث العربية عامَّة .
- تبين من البحث أنَّ النُّحاةَ القُدامى قبلَ ابنِ جنِّي لم يطلقوا مصطلحَ (الطارئ) على ما يندرجُ تحتَه من مظاهرَ ، فوجدت مظاهرَه وغاب مصطلحه .
- كشف البحث أنَّ الطارئ ظاهرةٌ واضحةٌ وجوداً واصطلاحاً عند ابن جني ، فوجدته مبدع مصطلحها ، وعدت إلى سابقيه فلم أجدْه ، فقد خلا منه كتاب سيبويه وشروحه ، وكتاب المقتضب للمبرد ، وكتاب الأصول لابن السراج ، ولم يذكره أبو علي الفارسي في كتبه .
- الطارئ ظاهرة لغوية تقوم على تدافع حكمين متضادِّين تكون الغلبة للاحق منهما ، وهذا يعني أنها تقتضي ثلاثة أمور : إلغاء حكم سابق ، وحلول حكم لاحق ، والعلاقة بين الحكمين تقوم على قاعدة تدافع الضدِّين .
- أظهر البحث أنَّ الطارئ مصطلح يتمتع بالثبوت ، إذ لا يمكن الاستعاضة عن الطارئ بمرادف دون الإخلال بنظامه ، وهذا يعني أنَّ الطارئ يدل على معنى خاص ودلالة مخصَّصة في سياقات محدَّدة داخل النظام اللغوي .
- (غلبة حكم الطارئ) قاعدة تمثل قواماً لظاهرة الطارئ إذ إنَّ الحكم الأول أصبح بحكم المنسوخ ، والثاني ناسخ له ، وبذلك يكون المعنى قابلا للقياس ، ومن طرائق قياسه : القياس بالطارئ ؛ لأنَّ الشيء يُعرف بضدِّه .

---

(1) ينظر :كتاب العين : مادة (ردف) : 1 / 670 ، وأساس البلاغة : مادة (ردف) : 268 ، ولسان العرب : مادة (ردف) : 6 / 136 .

(2) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1 / 387 ، وفي اللهجات العربية : 179، وفصول في فقه العربية : 336 .

(3) وهو المشترك اللفظي .

(4) الخصائص : 3 / 64.

(5) ينظر أساس البلاغة : مادة (تنأ) : 71 ، ومادة (طرأ) : 459 .

(6) الخصائص : 2 / 7 .

- تتابعُ استعمال مصطلح الطارئ أعطاه أبعاداً جديدة وفهماً أوسع في كتب المتأخرين ، كالشلوبين وقد استعمله أربعة وثلاثين مرة في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير، والرضيّ في شرحيه على الكافية والشافية لابن الحاجب ، فقد استعمله سبعة وستين مرة .
- وجدت ظاهرة الطارئ مبنية على قاعدة (التضادَّ) بأنواعه ، والتضادِّ : مصطلحٌ دلاليٌّ يعنى باختلاف دلالة لفظين أو أكثر ، وهو على تسعة أنواع ، مقسَّمة على قسمين : التضادُّ الثنائي والتضادُّ المتعدد ، ويسمَّى (التنافر) .
- تبين من البحث أنَّ استحضار الضدِّ الملغى لغرض الوقوف على الأصوب منهجٌ سليمُ للوصول إلى المطلب اللغوي ، وكذلك أنَّ معرفة نوع التضاد يكشف عن حجم المسألة اللغوية ، سواءٌ أكانت ذاتَ أوجهٍ متعددةٍ أم ذاتَ وجهين .
- توضح في البحث أنَّ المُحْدَثين كانوا على قسمين في تعاملهم مع هذا المصطلح : الأول : لم يستعمله البتة ، على الرغم من اشتغاله بدراسة المصطلحات اللغوية وتصنيف معاجم في ذلك ، والثاني : خلط بين مصطلح الطارئ ومصطلح العارض ولم يفرّق بينهما، فقد تساوت دلالة المصطلحين لديه ، ونظر إليهما على أنَّهما مترادفان ، ويدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه ، وهذا يعني أنَّ المحدثين فهموا الطارئ على أساس معناه المعجمي فقط ، أما معناه الاصطلاحي فقد غاب عنهم ، ويمكن أن نلتمس لهم العذر في أنهم شُغِلوا عن المعنى الاصطلاحي ؛ لأنَّه ليس مدارَ بحثهم .
- أتضح في البحث أنَّ سيادة الحكم للطارئ ، وهذه السيادة باقية بقاء علة الطَّروء ، أما العارض فليس كذلك ، فأغلب مظاهره لا يعتد بها ، أي : أن السيادة قد تكون للعارض وقد لا تكون ، فالعارض في أغلبه لا يكون لازما .
- تبين من البحث أن الاحتكام إلى أصل الكلام يُعد معياراً مهماً للكشف عن الطارئ في النصِّ ، لكنه ليس المعيارَ الوحيد ، فالطارئ قد يزيل الثوابت اللغوية عن محالِّها ، وهذه الثوابت قد تكون أصلاً وقد لا تكون ، فالطارئ يكون بين أصل وفرع ، بشرط تضادِّهما ، أو بين أصلين ، أو بين فرعين ، بالشرط نفسه .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب المطبوعة

- أ -

ارتشاف الضرَب من لسان العرب ، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت : 745هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1998م .

أساس البلاغة ، محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت : 538هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 2001م .

أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت : 577هـ) ، تح : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ، 1957م .

الأسلوب والأسلوبية ، الدكتور عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط 5 ، 2006م .

الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تح : د. عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1985م .

الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام ، دراسة نحوية ، الدكتور عبد الحسن خضيّر عبيد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2009م .

الأصول في النحو ، محمد بن سهل أبو بكر بن السَّراج (ت : 316 هـ) ، تح : الدكتور : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط4 ، 1999م .

الأضداد في كلام العرب ، عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي ، تح: الدكتور: عزة حسن ، المجمع العلمي بدمشق ، ط1 ، 1963م.

الأغاني ، علي بن الحسين بن محمد أبو الفرج الأصفهاني (ت : 576) ، شرحه وكتب هوامشه : الأستاذ عبد الأمير علي مهنَّا والأستاذ سمير جابر ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1986 .

الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب ، الدكتور عباس رشيد الدَّدة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1 ، بغداد ، 2009 .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت : 761هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، 2000م .

- ب -

البحر المحيط في التفسير ، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، بإشراف : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان ، 1992م .

البرهان في علوم القرآن ، محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي (ت : 794هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المطبعة العصرية ، بيروت ، 2006م .

بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة 2003م .

- ت -

تاريخ اللغات السامية ، أ . ولفنسون ، دار القلم للطباعة ، بيروت ، (د . ت) .

تأويل مشكل القرآن ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تح : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 2006م .

التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، الدكتور محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ط1 ، 2005م .

تحليل النص النحوي ، الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ، 2006م .

تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ، الدكتور يحيى عبابنة ،عالم الكتب الحديث، الأردن ، ط1، 2006م.

التعريفات ، علي بن محمد بن علي أبو الحسن الجرجاني (ت : 816هـ) تقديم: الدكتور أحمد مطلوب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986م.

التكملة ، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت : 377 هـ) تح : كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، 1981م .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي (ت : 749 هـ) ، تح : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001م .

- ج -

الجملة الاسمية ، الدكتور علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، ط1 ، القاهرة ، 2007م .

الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن أمّ قاسم المرادي ، تح : الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992م .

الحجة للقرَّاء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، وضع حواشيه: كامل مصطفى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 2001م .

- خ -

الخصائص ، عثمان بن جني أبو الفتح (ت : 392هـ) ، تح : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط4 ، (د . ت) .

- د -

دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الفكر ، عمَّان ، ط1 ، 1998م .

الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد ، بغداد ، 1980م .

- ر -

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود أبو الفضل شهاب الدين الألوسي البغدادي (ت :1270هـ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ محمد أحمد الأمد ، والشيخ عمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1999م .

- ش -

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عقيل العقيلي (ت : 769هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، انتشارات ناصر خسرو ، طهران ، ط6 ، 1422هـ .

شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، المسمَّى (إيضاح الشعر) ، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، تح : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1987 .

شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي (ت : 686هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، 1978م .

شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي ، مع شواهده لعبد القادر البغدادي (ت : 1093هـ) ، تح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1975م .

شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافيّ (ت : 368هـ) ، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2008م.

شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين النحوي ، (ت : 643هـ) ، المكتبة التوفيقية ، تح : أحمد السيد ، القاهرة ، مصر ، (د. ت) .

شرح المقدمة الجزولية الكبير ، عمر بن محمد بن عمر ، المعروف بأبي علي الشلوبين (ت : 645 هـ) ، درسه وحققه : الدكتور تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1994 .

شرح الملوكي في التصريف ، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين النحوي ، تح : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الملتقى ، سوريا ، ط3 ، 2005م .

- ص -

الصاحبي ، أحمد بن فارس أبو الحسين (ت : 395هـ) ، تح : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1977م .

- ع -

علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط5 ، 2006م .

علم الدلالة ، أصوله ومباحثه في التراث العربي ، الدكتور منقور عبد الجليل ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2001م .

علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، الدكتور هادي نهر ، عالم الكتب الحديث ، عمَّان ، ط1 ، 2008م .

علم الدلالة (علم المعنى) ، الدكتور محمد علي الخولي ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001م .

العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : 175هـ) ، تح : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، تصحيح : الأستاذ : أسعد الطيب ، انتشارات أسوة ، طهران ، ط1 ، 1414 هـ .

- ف -

فصول في فقه العربية ، الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط7 ، 2009م .

فقه اللغة وأسرار العربية ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي(ت: 429 هـ) ، تح : مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د . ت) .

في اللهجات العربية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003م .

- ق -

القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروز آبادي (ت : 817هـ) ، تقديم : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ط2 ، 2003م .

- ك -

كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه (ت :180هـ) ، شرحه وحققه : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 2004م .

كتاب سيبويه ، شرح أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافيّ ، ومعه شرح الشواهد المسمى : (**تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**) ، تأليف : يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت : 476هـ) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ط1 ، 1316هـ .

كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد بن علي التهانوي (ت : 1158 هـ) دار صادر ، بيروت ، (د . ت) .

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر جار الله الزمخشري ، ضبطه : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط4 ، 2006م .

الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أيوب بن موسى أبو البقاء الكفوي (ت : 1094 هـ) ، تح : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1998م .

- ل -

لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور جمال الدين (ت : 711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط4 ، 2005م .

اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1998م .

لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مكتبة الأدب العربي ، بغداد ، ط1 ، 1998م .

- م -

مجمع البيان في تفسير القرآن ، الفضل بن الحسن أبو علي الطبرسي (ت : 548هـ) ، تقديم : محمد جواد بلاغي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1986م .

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، عثمان بن جني أبو الفتح ، حقق الجزء الأول : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، وحقق الجزء الثاني : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، المطبعة التجارية ، القاهرة ، 2004م .

المخصص ، علي بن إسماعيل أبو الحسن المعروف بابن سيده (ت : 458) ، تقديم الدكتور خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1996م .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبي الفضل إبراهيم ، ومحمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2009م .

المسائل الحلبيات ، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، تح : الدكتور حسن الهنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1987م .

المسائل العضديات في النحو العربي ، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، تح : علي جابر المنصوري ، دار الثقافة ، عمَّان ، 2002م .

المسائل المشكلة ، المعروفة بـ (البغداديات) ، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م .

مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت : 437 هـ) تح : الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة ، دمشق ،ط1 ، 2003م.

المصطلح الصَّرفي ، مميزات التذكير والتأنيث ، الدكتور عصام نور الدين ، دار الكتاب العالمي ، بيروت ، ط1 ، 1998م .

المصطلح النَّحوي ، نشأته وتطوره ، حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، تأليف عوض حمد القوزي ، جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1981م .

معاني الحروف ، علي بن عيسى أبو الحسن الرماني (ت : 384هـ) ، تح : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ـ المملكة العربية السعودية ، 2008م .

معاني القرآن ، يحيى بن زياد أبو زكريا الفرَّاء (ت : 207هـ) ، تح الدكتور أحمد يوسف نجاتي ، والدكتور محمد علي النجار ، دار السرور ، (د.ت) .

معجم علوم اللغة العربية ، الدكتور محمد سلمان عبد الله الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 2001م .

معجم المترادفات والأضداد ، الدكتور سعدي الضناوي والأستاذ جوزيف مالك ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ط1 ، 2010م .

معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبه ، وكامل المهندس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1984م .

معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1985م .

معجم المقاييس في اللغة ، أحمد بن فارس أبو الحسين ، تح : عبد السلام محمد هارون ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2002م .

المغني في النحو ، منصور بن فلاح أبو الخير تقي الدين اليمني النحوي (ت : 680 هـ) تح : عبد الرزاق السعدي ، بغداد ، ط1 ، 1999م .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، حققه وعلّق عليه ، د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، إيران ، ط1 ، 1378هـ .

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت : 606 هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2008م .

مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت425هـ) ، تح : صفوان عدنان داودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية بيروت ، ط4 ، 1425هـ .

المفصّل في صنعة الإعراب ، محمود بن عمر جار الله الزمخشري ، قدّم له ووضع هوامشه وحواشيه ، د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1999م .

مقامات بديع الزمان الهمذاني ، أحمد بن الحسين بن يحيى أبو الفضل (ت : 398 هـ) ، تح : سمير شمس ، دار صادر ، ط1 ، 2010م .

المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تح : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982م .

المقتضب ، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت : 285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، (د.ت) .

الممتع في التصريف ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ، تح : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط3 ، 1978م .

من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط8 ، 2003م

المنصف في شرح التصريف ، شرح عثمان بن جني أبي الفتح لكتاب **(التصريف)** ، لأبي عثمان المازني (ت : 347 هـ) ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، مصر ، ط1 ، 1954م .

منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ، الدكتور محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ،1990م .

- ن -

النحو الوافي ، عباس حسن ، مط آوند دانش ، ط1 ، 2004م .

نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية ، الدكتورة خديجة محمد الصافي ، دار السلام للنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2008م .

نهج البلاغة ، مجموع ما اختاره محمد بن الحسن بن موسى الموسوي المعروف بالشريف الرضي (ت : 404 هـ) من كلام الإمام علي بن أبي طالب أبو الحسن أمير المؤمنين (عليه السلام) (ت : 40هـ) ، شرحه محمد عبده ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، (د. ت) .

- ي -

يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي ، شرح وتحقيق : مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1 ، 1983م .

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

ابن جني ، ناقداً لغوياً ، إسراء عريبي فدعم ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2005م .

العارض في اللغة ، غانم عبد الحسن ردَّاد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2010م .

العدول الصرفي في القرآن الكريم ، دراسة دلالية ، هلال علي محمود الجحيشي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2005م .

ثالثاً : البحوث :

تأويل ما له أكثر من وجه إملائي ، الدكتور عبد الفتاح الحموز ، بحث منشور في مجلة (الضاد) ، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية ، الجزء الثاني ، 1989م .

تطور البحث الدلالي ، الدكتور أحمد مطلوب ، بحث منشور في مجلة (الضاد) ، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية ، الجزء الثاني ، 1989م .

الطارئ في النحو ، الدكتور حميد عبد الحمزة الفتلي ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ، 82 ، 2008م .

العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه ، الدكتور عبد الفتاح الحموز، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ، 33 ، 1989م .

رابعاً : المواقع على شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت) :

بحوث في اللغة ، الدكتور يوسف عبد الله الجوارنة ، موقع اتحاد كتَّاب العرب ، 2004م .

دراسات في النحو ، الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي ، موقع اتحاد كتَّاب العرب ، 2004م .